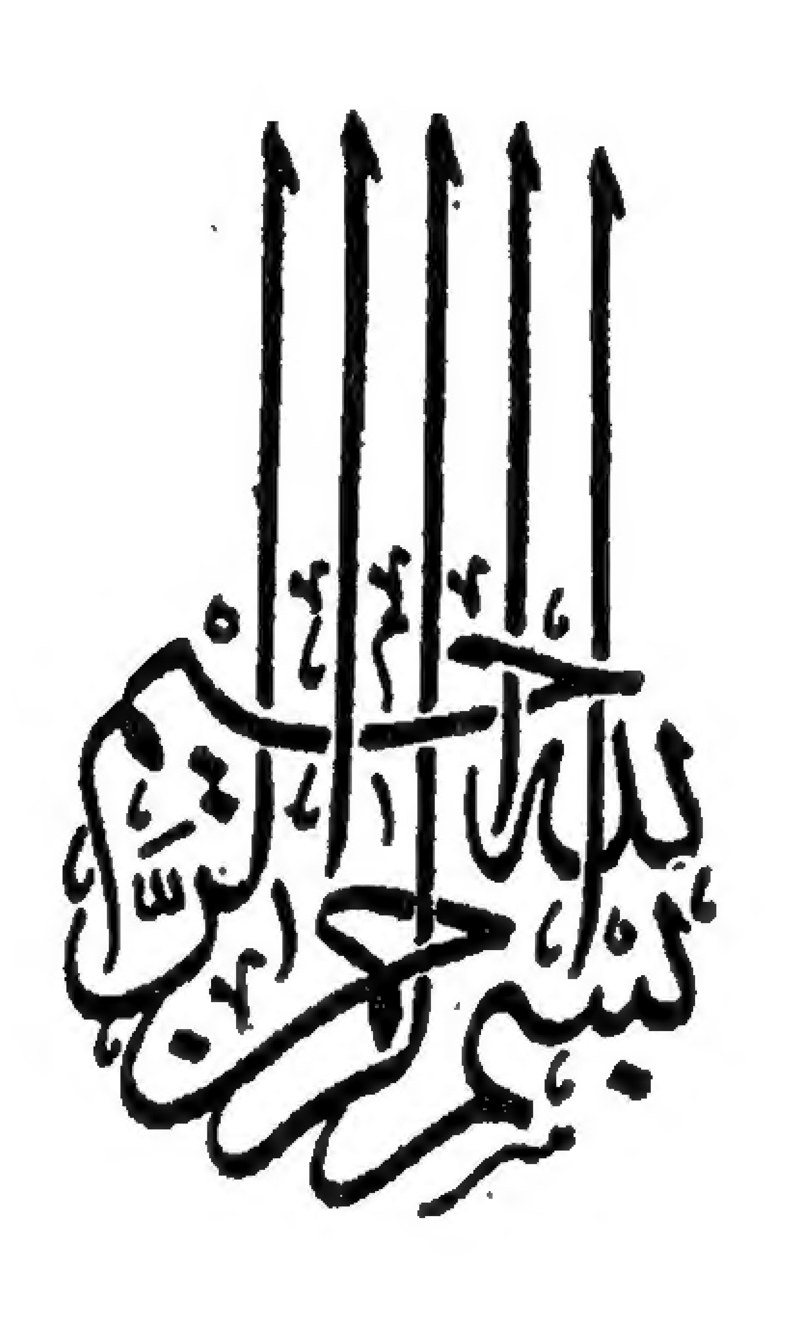
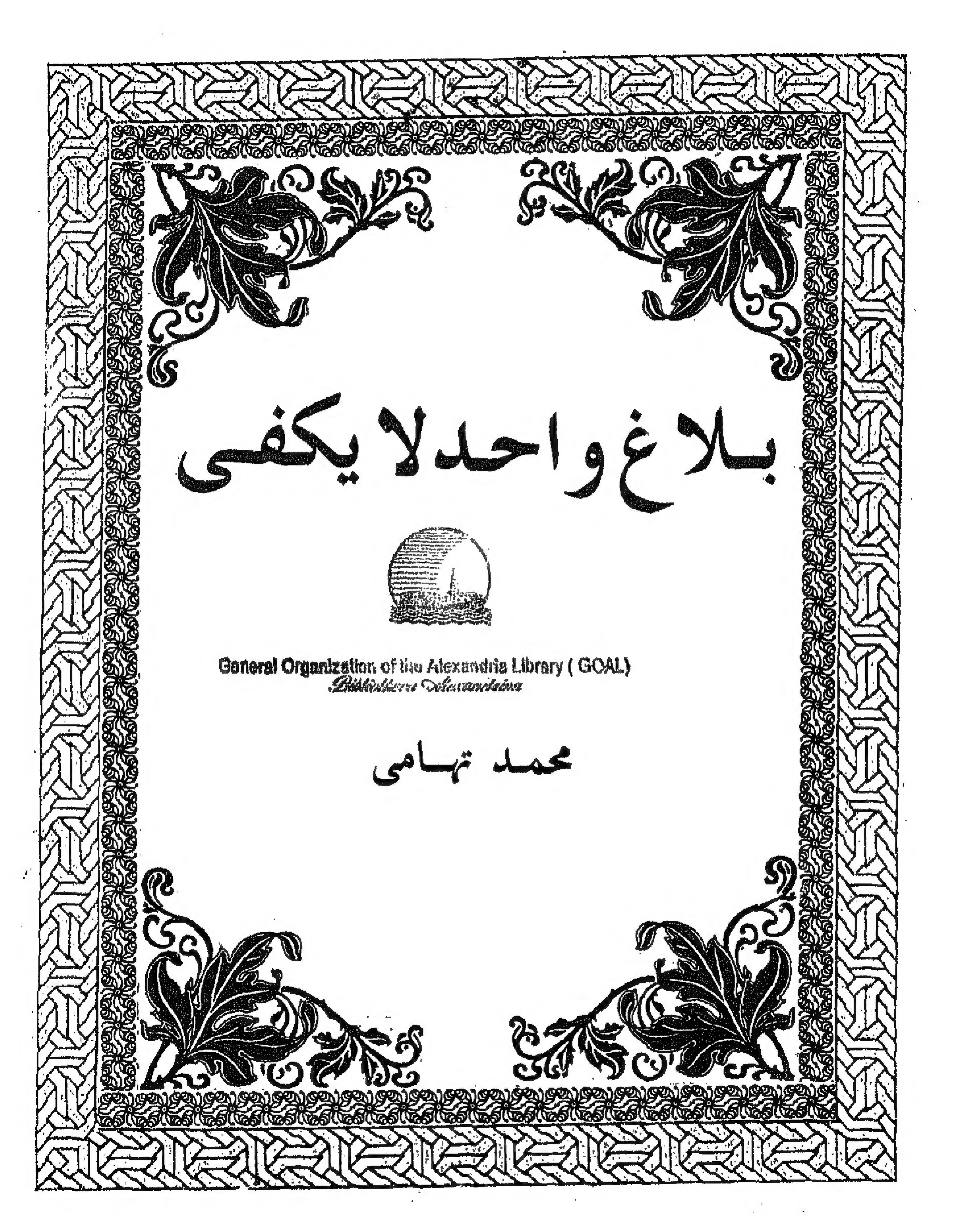


بلاغ واحد لا يكفي
* عبد الناصر وراء افتراءات حلمي مراد على البترول .
* قتيله ميدان سفير .
* شيطان كفر حكيم .
* زواج الظل والملايين الضائعة .
تأليف
محمد تهامي


بسم الله الرحمن الرحيم



بلاغ واحد لا يكفي

محمد تهامي

إهـــــداء

إلى قائد مدرسة « المساء » الصحفية إلى الرجل الذى فتح لى ولزملائى من خيرة شباب الصحفيين جميع الأبواب الموصدة .. إلى أستاذى سمير رجب أهدى هذا الكتاب .

محمد تهامى

«تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت ..
أو كل الناس بعض الوقت .. ولكنك لا تستطيع أن
تخدع كل الناس كل الوقت» .....

قبل أن تقرأ

الصحفى .. أو الكاتب .. مهمته «البحث عن الحقيقة» .. مهما كلفه ذلك من ثمن .. وقد يدفع الصحفى عمره فى سبيل البحث عنها والحقيقة ليست مجرد كلمات رنانة تقال فى الهواء الطلق .. أو فقاعات متطايرة سرعان ماتنقشع وتذوب بمجرد إنطلاقها وهى لاتباع .. ولا تشترى.. وإنما هى مبدأ محفور داخل وجدان الصحفى.. أو الكاتب.. وهى أمانة عليه أن يقدمها للقارىء دون حذف أو تشويه .. وهى فى المقام الأول لاتعتمد على طرف واحد فى تحديد مواقف الآخرين .. الذين لهم نفس حقوق الأول فى طرح وجهة نظرهم كاملة دون حذف أو تغيير.. وعن الحقيقة يقول «آرثرسا لزبورجر» مؤسس جريدة «نيويورك تيمس» .. أحجب المعلومات الصحيحة عن أى إنسان أو قدمها إليه مشوهة .. أو ناقصة.. أو محشوة بالزيف تدمر كل جهاز تفكيره .. وتنزل به إلى مادون مستوى الإنسان .. ومن أجل عيون الحقيقة .. عملت «زبالاً» داخل مملكة الخنازير بمنطقة الخصوص بالمرج .. وأزحت الستار ولأول مرة عن ملوك الزبالة من أصحاب الملايين .. وعملت تربياً داخل مقابر وجبانات الأمام الشافعى.. وطاردت عصابات ولصوص الجثث من أصحاب الملايين .. وقدمت للرأى العام لغة الطبقة الجديدة من مليونيرات آخر زمن .. وطوال فترة عملى بقسم الحوادث بجريدتى «الجمهورية» و«المساء» .. رفعت شعار «بلاغ واحد لا يكفى» .. فى تحديد مصائر الناس وتوجيه الإتهام لهم .. ومن هذا المنطلق خرجت بقصص مثيرة .. ونجحت فى القبض على صراف كلية اللغة العربية

بالأزهر بعد إختلاسه خزينة الكلية .. وظن رجال الشرطة أنه هرب للخارج .. وأن فريقاً من رجال الأنتربول لمطاردته وكان يمكن أن أنشر هذه القضية على منوال «البلاغ الواحد» الذى أمسكت بخيوطه الأولى من تحقيقات نيابة الجمالية .. وبالطبع كان الخبر سينشر على النحو التالى وبالطريقة التقليدية .. اختفى صراف كلية اللغة العربية بعد أن استولى على مرتبات العاملين بها والتى بلغت ١٢٠ ألف جنيه .. انتقل رجال الشرطة إلى مكان الحادث وبسؤال العاملين بالكلية قرروا إنهم لا يعرفون شيئاً عن سر إختفاء الصراف .. وهل هو على قيد الحياة أم .. لا .. أكدت تحريات الشرطة أن الصراف هرب إلى الخارج .. وتم تشكيل فريقاً من رجال الأنتربول سيلاحقونه بالخارج .. وهذه الصياغة فى معالجة بعض القضايا هى أكلشيه أصابه الصدأ ورغم ذلك تمتلأ به بعض صفحات الحوادث والقضايا فى العديد من الصحف .

واستهوتنى قصة الصراف .. وأردت تحقيقها ولقاء جميع أطرافها .. وعقدت العزم على أن أزيح غموضها وتوجهت إلى منزله بالطالبية بالهرم .. ووجدت أنه قام بتغيير عنوانه .. وبعد رحلة بحث شاقة عن الصراف مع الزميل جودة شعبان المصور .. حددت مكان إقامته .. وقمت بخداعه بعد أن حاول الهرب منى فى البداية من فوق أحد أسطح المنازل المجاورة لمسكنه وركب معى سيارة الجريدة وسلمته لرجال الشرطة قبل أن يعقدوا العزم على السفر للخارج لضبطه .. وكانت مفاجأة المفآجات لهم .. مما أثار غضبهم واعتبروا فعلتى هذه جريمة من الجرائم وإننى تدخلت فى صميم عملهم .. واستشاط اللواء

حسين السماجى مدير الأمن العام فى عهد اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق غضباً .

وقد نشرت هذه القضية فى كتابى الأول «البحث عن الأرانب» وسأتعرض لها مرة أخرى بجوانب جديدة تذاع لأول مرة .. وتحت شعار بلاغ واحد لا يكفى.. حولت مجرى التحقيق فى قضية قتيلة ميدان سفير التى قتلها زوجها علناً وأمام المارة فى عز الظهر فى أشهر ميدان بمصر الجديدة بعد أن أمسك بها ومعها أحد الأشخاص متعللاً بأنه عشيقها وخرجت جميع الصحف تتهم القتيلة بأنها سيئة السمعة وأن زوجها لم يتمالك أعصابه وهو يرى شخصاً غريباً معها .. وأن هذا هو جزاء كل خائنة .. وأمر قاضى المعارضات بإخلاء سبيل الزوج القاتل .. واعتمد الزملاء فى معالجتهم الصحفية لدقائق القضية على بلاغ الشرطة وحده .. وهو لا يكفى .. فى تحديد .. من هو المجرم .. ومن هو البرىء .. ولم يفكر أحد الزملاء فى اللجوء لمنزل أسرة القتيلة وسؤالها عن أسباب الحادث وملابساته .. ومن هم صديقاتها وأصدقائها ــ ومارأى زميلاتها فى العمل وقررت تحقيق الحادث .. والتقيت بأسرتها وجيرانها .. وفجأة وجدت نفسى أمام قصة جديدة أخرى غير تلك التى حواها ملف البوليس .. وأن القتيلة الخائنة هى المجنى عليها والقاتل الشريف هو الذى خان حياته الزوجية .. ونشرت القضية بعد حصولى على دليل براءة الزوجة وإدانة زوجها القاتل .. ولن أنسى قرار السيد المستشار المحامى العام لنيابات شرق القاهرة الذى أمر بإعادة التحقيق من جديد وسماع أقوال جميع الشهود الذين ذكرت أسمائهم ولم تسمع شهادتهم .. وتحول مجرى التحقيق كاملاً .. وألقى

القبض على الزوج وتم إحالته لمحكمة الجنايات لتبدأ قصة أخرى .. وهناك أيضاً حكاية طفلة قرية كفر حكيم بالجيزة والتى أزهقت بيديها الصغيرتين أرواح العديد من الأطفال بعد أن سرقت أقراطهن الذهبية .. وكان العثور على جثث الأطفال لغزاً محيراً ولم يتخيل أحد أن هذه الطفلة هى بطلة هذه الجرائم ـ وألقى القبض عليها .. وقالت الصحف وقتها .. إن هذه الطفلة وحدها ارتكبت هذا الكم من جرائم القتل .. ولكن «المساء» هى الصحيفة المصرية الوحيدة التى أكدت أن هذه الطفلة لها شركاء .. وكذب الضابط الكبير بمباحث الجيزة كل ماأوردته «المساء» وتحدى أن يكون لهذه الطفلة أى شركاء .. وكانت القنبلة الصحفية .

حينما توجهت أنا ومجموعة من الزملاء المحررين تحت التمرين إلى القرية وتحدثنا مع السيدة التى قلت إنها شيطان الطفلة المدبر لهذه الحوادث واصطحبنا السيدة الشريكة فى الجرائم .. وقدمناها لضابط المباحث الكبير .. وقد أدلت باعترافات مثيرة ..

أما عن قصص الزواج العرفى والتى أصبحت ظاهرة فى فترة من الفترات فقد نشرت عنها تحقيقاً مطولاً واكتشفت أن هذا الزواج الذى أسميته بزواج الظل يكلف الدولة الملايين من الجنيهات الضائعة ..

وكانت الدراما المؤثرة فى حوادث ذبح الزوجات لأزواجهن وقد نشرت مجموعة من التحقيقات المأساوية حول هذه الجرائم التى اجتاحت مجتمعنا وجميعها وقع فى فترة متقاربة وأجريت أحاديث مطولة مع بطلات هذه الجرائم واكتشفت أن هناك خيطاً واحداً يربط

هذه الجرائم ببعضها البعض .. وكان من جراء النشر أن اتصلت بى إحدى السيدات .. تليفونياً وقالت عبر أسلاك التليفون .. أرجوك .. أريد موعداً للقائك فوراً قبل أن أذبح زوجى أنه يريد طردى من الشقة ليتزوج بها ـ «أرجوك .. أريد حلاً» .. وحددت لها موعداً وحضرت إلى مكتبى فى الجريدة .. وقالت أمامك مهلة ٢٤ ساعة لاتخاذ إجراءات رادعة ضد زوجى وتكليف أحد المحامين المتطوعين لمقاضاته .. وإعادة الشقة لى . وحينما رأت فى عينى نظرات التهكم والسخرية .. أخرجت من بين ملابسها «سكين حاد» وطلبت تصويرها ونشر قصتها مع زوجها .

ولن أنس الساعات التى عشتها مع رجال الشرطة لضرب أوكار المتسولين بقيادة اللواء فادى الحبشى مدير مباحث القاهرة والعميد سيد المهدى مدير مباحث الآداب والعقيد محمد عيسى مدير شرطة الأحداث .. تحت إشراف اللواء ممدوح برعى مدير أمن القاهرة .. وفيها رأيت على الطبيعة أحدث صيحات النصب والاحتيال والزوجة التى تركت منزل زوجها صاحب معارض الموبيليا بإحدى المحافظات لتتسول فى القاهرة .. والسيدة التى تحمل طفلاً رضيعاً يرتدى ملابس رثة وبعد القبض عليها تبين إنها استأجرته من أمه بثلاث جنيهات .. والشاب الوسيم الذى اعتاد يومياً اختراع قصص وهمية للمترددين على مدينة السندباد بالنزهة ليجمع ثمن تذكرة الدخول ليرقص مع فتيات «ديسكو» السندباد وهناك الطفل المعجزة الذى يبدو أمامك طفلاً صغيراً بينما هو شاب تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره .. لكن نموه

توقف عند شكله الطفولى الذى استغله أيما إستغلال فى التسول أمام الفنادق الكبرى .. وكان يتسول بالعملة الصعبة ..

أما صفحة مستشارك الخاص ففيها قصة الصراع بين الخير والشر والنجاح والفشل .. ووفقاً لما سجله أرشيف « المساء » فقد نجحت فى إعادة حقوق ١٤ ألف قارىء مظلوم وغير قادر مادياً وذلك بجهد ١٨ محامياً متطوعاً معظمهم من المحامين الشبان كذلك وهناك النصائح القانونية التى كان يقدمها فاروق إسماعيل رئيس محكمة المعادى . وكان ذلك على مدى سنوات .. وقصة مستشارك الخاص هى أكبر من أن تروى فى سطور عابرة وسأصدرها فى كتاب قريباً يحمل عنوان « مستشارك الخاص » بإذن الله ..

الحملة الصحفية

وهناك «الحملة الصحفية» وهى التى تصديت فيها لافتراءات كاتب الأباطيل حلمى مراد على قطاع إقتصادى حيوى وهو البترول واعتبر كاتب المعارضة نفسه فى معركة وسلح نفسه حتى أسنانه بالوشايات والأكاذيب وحلمى مراد فى رأيى لم يلحق بعربة الديمقراطية وأن كتاباته هى من عوادمها .. التى تلوث أى مكان نظيف وتصيبه بالكآبة والاختناق .. وتترك عليه آثارها من البقع القاتمة السوداء .. وقد خالف حلمى مراد جميع الأعراف والتقاليد الصحفية حينما رفض نشر الردود التى تلقاها من الذين تناولهم قلمه من خبراء البترول .. وقد فعل ذلك عامداً متعمداً مع سبق الإصرار والترصد.. وأى كاتب حر يكتب مايعتقد بأنه صحيح .. ولكن حلمى كان يكتب .. مايؤمن به الآخرون الذين خرجوا من القطاع بعد أن أدانهم القضاء بأحكام نهائية رادعة .. ولن أضيف جديداً إذا قلت أن حلمى مراد فى جميع كتاباته اعتمد على سفرجى وبقال ولا أقول ذلك على سبيل التندر أو الفكاهة ولكنها الحقيقة المرة التى يعرفها جميع العاملين بقطاع البترول .. وأتحدى حلمى مراد على صفحات هذا الكتاب أن يقدم مستنداً واحداً يؤكد صحة أقواله .. وأن جميع قضايا الإنحراف والتى تم الكشف عنها فى وزارة البترول وعددها ضئيل ومحدود إذا ماقيس بقطاعات أخرى .. قدمها للقضاء المسئولين بقطاع البترول وكان يمكن لهم التستر عليها .. وقد يبدو حلمى مراد بطلاً ورقياً فى عصور القهر والديكتاتوية حيث يصور للباقين أنه شهيد الرأى ولا ينشر له أحد شيئاً .. أما فى عصر الحرية وتصارع الآراء فإن الحقيقة تبزغ من وسط الدخان الكثيف لتلتهم فى النهاية كل ماهو غث ورديء ..

وقد آثر حلمى مراد السلامة فى كثير من الأحيان حينما كنت أتصدى له وأطرح ردود المسئولين عليه فى قطاع البترول عليه وأدعمها بالمستندات وكانت مقالاته تختفى عدة أسابيع ثم يعود إلى المسرح من جديد بكلمات إنشائية وعناوين براقة هدفها الهدم والتشكيك . ولم يجد شيئاً يرد به على وذات مرة ادعى إننى صحفى ملاكى .. حتى يبعد عن نفسه شبهة أنه كاتب «أجرة» لبعض المفسدين .. واعتبر نفسه فى حرب معى .. ونسى أن الحرب هى صراع إرادة ضد إرادة .. وانتصرت إرادة الحق المتمثلة فى كل ما نشر «بالمساء» وراح حلمى مراد يلفق أكاذيبه بعد أن خرجت جريدة «الشعب» التى يحظ فيها مقالاته على كل التقاليد من الدستورية وأذاعت نص إستجواب وزير البترول على صفحاتها قبل أن يناقش الاستجواب تحت قبة «البرلمان» وحتى يحرم الوزير من الرد.. وعموماً هذا الموضوع هو فصل خطير.. رغبت أن أسجله . حتى يصبح وثيقة فى «كتابى» هذا وأعرف مقدماً إننى ركبت الصعب .. ولكن ما أحلى الصعب فى دنيا ضاعت فيها القيم واختفت فيها كل معايير الصدق وأصبح السهل فيها هو الصراخ والعويل واللطم على الخدود وتوزيع الإتهامات دون سند أو دليل ..

صاحب الفضـــل الأول

ووسط غمار هذا العرض لن أنسى صاحب الفضل الأول **أستاذى سمير رجب** .. الذى فتح لى جميع الأبواب كما فتحها للعشرات من المحررين الشبان غيرى ووقف يؤازرنى وقد كانت تساؤلاته الحزبية ومقالاته فى «الجمهورية» و«المساء» فى الدفاع عن حق العاملين فى قطاع البترول فى أن يعملوا بثقة وإقتدار الأثر الأكبر فى تحطيم أكاذيب حلمى مراد ..

وسمير رجب هو صاحب أنجح مدرسة للصحافة المسائية فى العالم العربى .. والتى يشرفنى أن أكون أحد أبنائها وهى المدرسة الجديدة التى لا تخشى إرهاب الآخرين وعنوانها الصحفى الهجوم خير وسيلة للتصدى لكل الأكاذيب .. وقد تذوق أبناؤها حلاوة النجاح .. وضربات «المساء» وخبطاتها الصحفية كثيرة وتحتاج لكمبيوتر حتى يمكن حصرها وحسابها .. وقد تناقلت عنها وكالات الأنباء الكثير من الموضوعات الإخبارية والقضائية والرياضية والفنية وطبعاً لكل مدرسة أساتذتها وتلاميذها .. وفى مدرسة «المساء» هناك أستاذنا محمود فودة مدير التحرير وهو الرجل الذى يؤمن بالصحافة المثالية .

والأساتذة نواب رئيس التحرير .. شفيق خالد الكاتب صاحب القلم اللاذع بمقاله «بالمساء الأسبوعى» .. وحمدى مراد ومحمد عبدالدايم ومصطفى حرب وصبرى عفيفى .. وقد امتلأت سماء الصحافة ولأول مرة بنجوم «المساء» من تلاميذها المجيدين .. وظهر حنفى أبو السعود أشهر محرر عمالى وبزغ نجم عبدالفضيل طه وسمير

عبد العظيم ومحمد مجاهد فى مجال الرياضة وفى الفن عدة أسماء أحمد السلامى وزكى مصطفي وصلاح حامد وأمين الرفاعى وسعدون الفشنى .. وفى المجال الإخبارى رفعت خالد وعبد العزيز خاطر وعلى فاروق وسالم وهبى وماهر حسين محرر شئون التعليم ومحمد نجيب على .

وهناك الزميل مؤمن الهباء رئيس القسم الخارجى وأصغر نائب رئيس تحرير .. والروائى المعروف محمد جبريل الحائز على جائزة الدولة وحتى لا أنسى فهناك الأستاذ على خليل سكرتير التحرير والأستاذة آمال عبد الوهاب محررة باب «قلبى يسأل» والتى صنعت بقلمها مشرطاً رقيقاً تعالج فيه بدقة قلوب العذارى من الجنسين .

القبض على الصراف

هذه القضية سبق لى أن طرحتها فى كتابى الأول «البحث عن الأرانب» .. ولكن لاأدرى لماذا وجدت نفسى مضطراً لطرحها من جديد على صفحات هذا الكتاب حيث استخلصت منها عدداً من الدروس كما اننى لم أتعرض لبعض جوانبها فى كتابى الأول . وتبدأ رحلة هذه القضية فى ١٠ يناير عام ٨١.. وكنت أعمل وقتها محرراً بجريدة «الجمهورية» ومازلت أتحسس بداية طريقى فى العمل الصحفى ..

دق جرس التليفون فى مكتبى بجريدة «الجمهورية» وكان المتحدث هو سيد طلبة مدير نيابة الجمالية .. قال عندى لك خبر هايل .. صراف كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر استولى على ١٢٠ ألف جنيه وهرب للخارج .. وأنهى مدير النيابة مكالمته .. عموماً أنا فى إنتظارك بمبنى النيابة الكائن بمجمع الجلاء لتحصل على التفاصيل الكاملة .. أرجوك .. لاتتأخر .. وأسرعت إلى مبنى النيابة وحصلت على قصة الصراف كاملة . ولكننى لم أقتنع بالمعلومات التى حصلت عليها بالإضافة إلى رغبتى الملحة فى الحصول على صورة الصراف الهارب ربما يتعرف عليه أحد ويرشد عنه بعد نشر صورته سواء فى الخارج أو فى داخل البلاد . أسرعت ومعى الزميل جودة شعبان إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فى محاولة للحصول على صورة الصراف من ملف خدمته بأرشيف الكلية .. وكذلك استطلاع رأى المسئولين بالكلية والجامعة عن سلوك هذا الصراف .. وهل له «سوابق إجرامية» .. من عدمه .. وفى

الكلية بدأت قصة أخرى أكثر إثارة .. فقد رفض عميد الكلية د . عبد اللطيف خليف السماح لى بالاطلاع على ملف فاروق مرسى الصراف والطالب فى نفس الوقت والذى يستعد لمناقشة رسالة الدكتوراه بإحدى الكليات فى الجامعة التى يعمل بها وقال لى عميد الكلية قبل أن أهم بمغادرة مكتبه .. أرجوك .. أعذرنى .. أن فاروق ليس لصاً أو محتالاً كما تتصور وكما جاء بالمحضر الذى عرض عليك فى النيابة .. إنه من خيرة شباب الكلية ولا يمكن أن يختلس أو يسرق .. إن رواية إختلاسه هذه من نسج الخيال .. وإنه ربما قتل أو ذبح وسرقت منه أموال الكلية .. وأضاف العميد قائلاً .. إن زوجة فاروق حضرت إلينا فى الكلية لتسأل عنه .. وبعدها عادت مرة أخرى إلينا وهى ترتدى ملابس الحداد وأكدت أن زوجها الصراف خطف وقتل .. وبكت طويلاً أمام الشرطة .. ومن هنا بدأت أجد نفسى أمام مجموعة من الألغاز وعلامات الاستفهام .. حول إختفاء صراف كلية اللغة العربية والذى اختلس ١٢٠ ألف جنيه لقد أكد رجال المباحث فى المحضر المعروض أمام النيابة وفى تحرياتهم أن المتهم هرب إلى الخارج .. واستند مدير النيابة إلى تحريات المباحث وأحال الصراف فاروق مرسى إلى المحاكمة الغيابية بتهمة الاختلاس . وتحركت لكشف غموض بلاغ الزوجة .. وتحقيق ظروف إختفاء صراف كلية اللغة .. والتقيت بعبد الصبور محمد فاضل رئيس إتحاد طلاب الكلية وقتها .. وأكد لى أن الصراف لم يمت وإنه هرب إلى الخارج بجواز سفر مزيف .. كما قال أن الصراف إعتاد قبل عملية الاختلاس الأخيرة عدم إعطاء الطلبة مستحقاتهم من المكافآت كاملة .. أما مراقب الكلية عبد الله عامر فقال لى فى أسف شديد أن الصراف

اختطف وربما قتل لأنه حسن السير والسمعة ولم يرتكب أية أخطاء مهنية طوال فترة عمله .. من قبل وسألت مراقب الكلية .. ولكن ما هى الأسانيد التى اعتمدت عليها فى أقوالك هذه؟؟ أجاب : إن زوجته حضرت إلى الكلية وهى فى حالة نفسية سيئة وكانت ترتدى ملابس الحداد لتعلن لنا عن إختطاف زوجها .. ونفى مراقب الكلية بشدة إحتمال قيام الصراف بإختلاس أية مبالغ . وأمام ذلك قررت التوجه إلى منزل الصراف لمقابلة زوجته لمعرفة ظروف إختفاء زوجها والحصول على صورته وكانت المفاجأة الأولى .. فى منطقة الطالبية بالهرم وأمام المنزل رقم ٨ شارع إبراهيم على .. خرجت لى سيدة عجوز .. واعتقدت للوهلة الأولى أنها والدته وسألتها عن «فاروق» .. الصراف . فأجابتنى بعصبية بالغة .. «أنا قلت لكم مليون مرة .. العنوان غلط» ولا يوجد شخص بهذا الاسم .. والبوليس سأل عنه هنا أكثر من مرة .. وأضافت كلمات العجوز مزيداً من الغموض على حكاية إختفاء الصراف .. وتوجهت إلى شيخ منطقة الطالبية بالهرم فى محاولة للوصول إلى فاروق مرسى والإرشاد عن عنوانه الحقيقى المفقود .. قلت له أنا عايز عنوان فاروق مرسى صراف كلية اللغة العربية قال .. فاروق حاف كده .. تقصد الدكتور فاروق ؟ وعرفت منه أن صراف الكلية حاصل على الماجستير فى الشريعة والقانون وعلى وشك الحصول على الدكتوراه وإنه معروف باسم الدكتور . وأعطانى عنوان الصراف .. آسف .. الدكتور .. وقبل أن أتوجه إلى العنوان الجديد عرفت أن الصراف افتتح مكتباً كبيراً لبيع الأسمنت .. وطلبت من زميلى **الأستاذ جودة شعبان** المصور أن ينتظرنى فى شارع [illegible]
حتى لا يهرب أو يشك فى أسـ[illegible]ـب حضورنا إليه .. [illegible]ـام المنزل الذ[illegible]

وصفه لى شيخ الطالبية .. وجدت مجموعة من الأطفال تلهو فى الشارع .. تقدمت من طفلة صغيرة .. وسألتها الدكتور فاروق هنا ؟ ! فأجابت بسذاجة تقصد المعلم فاروق ؟ تلاقيه فوق .. فى هذا السطوح وأشارت إلى أسطح المنازل المتلاصقة فى الشارع .. وصعدت وحدى إلى سطح المنزل ووجدت الصراف أو الدكتور أو المعلم فاروق .. يرتدى جلباباً ويجلس فوق كمية من الأسمنت ووجهه مغطى بالجير . حاولت إستدراج المتهم للخارج وقلت له إننى أرغب فى شراء كمية من الأسمنت وقبل أن يرد .. سألته هل أنت فاروق مرسى ؟ قال نعم .. هل أنت دكتور فى كلية الشريعة أو اللغة العربية ؟ قال أنا أدرس ماجستير فى الشريعة .. واستأذنت منه لاحضار فلوس الأسمنت ووافق الصراف .. وذهبت إلى قسم شرطة الهرم وشرحت للمقدم سمير الرخاوى رئيس مباحث الهرم وقتها قصة الصراف كاملة .. وقلت له أن الصراف الهارب موجود فى منزله الحقيقى وليس فى عنوانه الوهمى الموجود فى ملف خدمته بالكلية .. وأنه لم يخطف ولم يقتل كما يقال .. كلف رئيس المباحث اثنين من رجال الشرطة السريين وهما صلاح عبد المجيد بيومى وعبد التواب فيصل بالذهاب معى إلى منزل المتهم والذى صدر قرار بضبطه وإحضاره من نيابة الجمالية من قبل .

وعدت للمتهم وطلبت منه النزول معى حيث أن فلوس الأسمنت مع أحد أقربائى فى الشارع وتوجهت معه إلى المكان الذى ينتظر فيه رجال الشرطة .. وواجهته بتفاصيل الإختلاس فحاول الإنكار وقال أنا مقاول ولست دكتوراً ولا صرافاً وإنهار واعترف وألقى المخبران

القبض عليه واصطحبته فى سيارة جريدة الجمهورية إلى قسم الهرم وبعدها حصل المقدم سمير الرخاوى رئيس المباحث على إذن من النيابة بتفتيش مسكنه وعثر بداخله على عدد كبير من جوازات السفر الخاصة ببعض طلبة كلية اللغة العربية ومبالغ نقدية ومستندات تؤكد إمتلاكه لسيارتين اشتراهما حديثاً ورسم كروكى لعمارة كان يشرف على بنائها وعقد تمليك لمحل بيع أسمنت بشارع ٦ أكتوبر بمدينة الزهور .. ونشرت كل الوقائع تفصيلياً على مدى يومين ..

العاصفة

ولا يمكن عزيزى القارىء أن تتخيل مدى السعادة التى عشتها وأنا أرى اسمى يتبوأ الصفحة الأولى فى جريدة الجمهورية ببنط كبير ولم يدر بخلدى لحظة واحدة الآثار والتبعات التى ستترتب على نشر هذا الموضوع وإننى سأكون على موعد مع القيامة وأن العاصفة تنتظرنى .. ورياحها ستأتى بما لاتشتهى رغباتى وأحلامى وفى مساء يوم الاثنين ١٢ يناير عام ١٩٨١ .. أخبرنى أحد الزملاء بأن ضابطاً برتبة مقدم ويعمل بمصلحة الأمن العام ترك لى رسالة شفوية بأن مدير الأمن العام الأسبق السيد اللواء حسين السماحى ينتظرنى فى مكتبه للأهمية وقبل أن ينهى زميلى نص الرسالة الشفوية رن جرس التليفون الداخلى بالجريدة من الاستعلامات ليخبرنى «عم رجب» موظف الاستعلامات بأن ضابط شرطة برتبة مقدم يرغب فى لقائى ورحبت بلقائه .. وقال لى الضابط .. أرجوك اللواء حسين السماحى فى انتظارك الآن ولا دعى للتأخير وكان ذلك فى عهد السيد النبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق .. قلت للضابط هل هناك طلباً من النيابة ولماذا يتم إستدعائى إلى مصلحة الأمن العام .. أجاب فى لهجة حاسمة «هو عايز يشوفك» بشكل ودى .. وأرجوك عدم الشوشرة .. وتحت شعار أنه لابد مما ليس منه بد .. وافقت على الذهاب معه وفى مبنى مصلحة الأمن العام العتيق خرج إلىّ اللواء حسين السماحى من مكتبه ليصطحبنى من مكتب سكرتاريته إلى داخل حجرة مكتبه .. ووجدت مجموعة من الضباط فى إنتظارى وبدأ قوله ماذا فعلت ؟ » . قلت ممكن أعرف أنا عملت إيه .: ابتسم اللواء السماحى

وهو يقول .. حتى الآن لا تعرف ماذا فعلت ؟ اشرح لهم حكاية ضبطك لصراف الكلية .. وأحسست بالدوار ونظرات الضباط الحادة تحيط بى من كل جانب .. وتمالكت أعصابى وبصعوبة سردت لهم القصة الكاملة .. وكانوا فى أثناء حديثى معهم يمطروننى بأسئلة شرسة فى محاولة يائسة لايقاعى فى أى خطأ يدور حول قصة ضبط الصراف .. وبعدها أخرج اللواء حسين السماحى ورقة من درج مكتبه وقال لى ياأبو حميد .. ياعم تهامى عليك الآن أن تكتب تكذيباً وتقول أن الشرطة هى التى ضبطت الصراف وأضاف فى لهجة حاسمة هذه تعليمات من سيادة النائب .. وكان يقصد بالنائب هو اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية وقتها ونائب رئيس الوزراء .. قلت له أنا لاأستطيع كتابة أية تكذيبات حول هذه القضية لأن الصور التى التقطناها للصراف تحمل حقيقة جهودى أنا وزميلى المصور جودة شعبان .. فى ضبطه وسيادتكم تعلمون أن الصورة خير من ألف كلمة وهى لاتكذب أبداً نظر إلىّ اللواء السماحى وقال انت عارف ماذا كانت نتيجة «عملتك المهببة» .. قلت له لا .. قال ياأستاذ انت هزيت الجهاز الأمنى فى مصر .. فقلت له متعجباً أنا .. معقول .. «قال نعم» . وسألته إذا تعرض راكب فى أتوبيس لحادث سرقة وأمسك بالحرامى وساعده فى ذلك بقية الركاب ولم يكن فى هذه اللحظة رجل شرطة واحد .. وتم اقتياد النشال إلى قسم البوليس فهل يتعرض هذا المواطن لهذه التهمة العجيبة ويقال عنه إنه أخل بالأمن !

● إذن أنت مصمم على موقفك من عدم كتابة أى تكذيب .. ثم أمسك بسماعة أحد التليفونات وأدار قرص التليفون وطلب رقماً ..

وتحدث فى همس مع الطرف الآخر .. ثم قال لى بعدها تستطيع الآن فقط أن تغادر هذا المكان .. مع السلامة وتقتضى الأمانة أن أقرر بأننى لم أعرف من هو الطرف الآخر والذى تحدث مع مدير الأمن العام عبر أسلاك التليفون .

وفى اليوم التالى تلقيت إخطاراً من النيابة العامة بضرورة الحضور لإستجوابى فى قضية ضبط الصراف وأدليت أمام النيابة بالتفاصيل الكاملة وبعدها تم صرفى من سراى النيابة وأفهمنى السيد المحقق أننى قد تم استدعائى على سبيل الشهادة والاستدلال .

قتيــلة فى ميدان سفير

فوجىء المارة بميدان سفير بمصر الجديدة فى أحد أيام شهر فبراير عام ١٩٨١ بسيارة تتوقف فجأة وهى تحدث فرملة أثارت غيظ الحاضرين بعد أن بثت الخوف والرعب فى قلوبهم وفى ثوان معدودة هبط منها أحد الأشخاص ليُمسك بذراع سيدة كانت فى صحبة آخر وتقف فى الشارع وقبل أن تهم بركوب سيارة الشخص الذى كانت تتحدث معه وفجأة أخرج صاحب فرملة السيارة الأولى من جيبه مطواه وأخذ يطعنها بها فى رقبتها بطعنات حادة ولاذ الشخص الذى كان معها بالفرار ولم تسعف السيدة صرخاتها ولم تصل توسلاتها إلى عقل وقلب الجانى وكانت تقول وهى فى حشرجة الاحتضار له .. «استنى أنا حافهمك الموضوع» .. وسقطت السيدة وسط بركة من الدماء وبعدها علم المارة أن الجانى هو زوجها .. وفى الوقت نفسه تصادف مرور الدكتور أحمد [illegible] الهادى والذى يعمل طبيباً بمستشفى الدمرداش وقام بنقل المجنى عليها بسيارته إلى مستشفى هليوبوليس ولكنها فارقت الحياة .. [illegible] على الزوج ونشرت الصحف أقواله مجردة .. وقال فى [illegible] أنه فقد أعصابه حينما شاهد زوجته مع شخص غريب اعتادت لقاؤه أكثر من مرة وأن زوجته تعمل مدرسة وأنه تزوجها منذ ١٥ عاماً وأنجب منها ثلاثة أطفال أكبرهم فى الصف الأول الثانوى واستدعت [illegible] صديق الزوجة وقالت الصحف وقتها أن النيابة أمرت بحبس الزوج [illegible] أيام وبعدها تم الافراج عنه وأن الزوجة خائنة .. وقد طلب منى أستاذى سمير رجب وكان يعمل وقتها [illegible] لتحرير العدد الأسبوعى فى جريدة الجمهورية أن أحقق هذا [illegible]

وأن أحصل على صورة الزوجة وأن أحاور صديقها الذى كان معها وقت الحادث وأسرتها .. وتوجهت إلى المدرسة التى كانت تعمل بها القتيلة .. وبدأت تتوالى المفاجآت حينما صرخت الست الناظرة وكذبت أقوال الزوج القاتل وشهدت زميلاتها بحسن سيرها وسلوكها ورووا واقعة غريبة وهى أن الزوج اصطحب معه ضحيته وهى الزوجة قبل الجريمة بيومين إلى المقابر كما أكدت الأقوال أن القاتل كان على علاقة بسيدة أخرى تقيم فى المقطم وقمت بنشر ما حصلت عليه من معلومات تحت عناوين **زميلات قتيلة ميدان سفير يكذبن الزوج .. أبلة نعيمة سيدة فاضلة بالمستندات .. تليفون غامض من شقيق الزوج قبل الحادث بدقائق ..** وجاءت مقدمة التحقيق على هذا النحو .. مفاجأة جديدة تكشفها الجمهورية فى حادث مصرع مدرسة مصر الجديدة .. التى قتلها زوجها فى ميدان سفير .. كذبت الناظرة أقوال الزوج القاتل الذى تخبط فى أقواله أمام النيابة وعلى سبيل المثال قال أنه فتح سيارة صديق زوجته وجذبها منه .. ثم طعنها عدة طعنات وبعدها تشعلق فى سيارة الصديق الذى انطلق بها فى قسم الشرطة و[illegible] يؤكد رواية الزوج هذه شاهد واحد ثم قوله بأن زوجته نزلت [illegible] باب العمارة التى تسكن بها وركبت عربة أجرة ثم ركب هو [illegible] تاكسى وقام بمطاردتها .. ونظراً لأزمة التاكسيات فإن هذه [illegible] تحتمل الصدق والكذب .. بالاضافة إلى أن هناك شهوداً [illegible] التاكسى الذى استقلته الزوجة يمتلكه شقيق الزوج القاتل وأن [illegible] التحقيق بأن هناك أكثر من شاهد فى القضية لم يرد [illegible] تحقيقات الشرطة أو النيابة وقد التقت بهم الجمهورية [illegible]

استثناء استعدادهم للادلاء بالشهادة وهناك أيضاً صاحب المقهى المجاور لمكان الحادث والذى أكد أن الزوج طعن زوجته خارج السيارة ولم تكن القتيلة بداخلها كما ادعى كذباً . وقلت إنه فى الوقت الذى تسعى فيه النيابة لاستدعاء أولاد الزوجة لسؤالهم .. رغم مرور أسبوع على الجريمة مما يجيز إحتمال التأثير عليهم من قبل أشخاص معينين وتقديم أقوال مملاة عليهم ومحفوظة ورغم ذلك لم يحضر أحدهم للنيابة ! وأن الجمهورية تقدم اليوم عنوان أولاد الزوجة الموجودين فيه حتى يمكن طلبهم للشهادة .. والعنوان هو الساحل ميدان فيكتوريا بالمساكن الشعبية وهم يقيمون مع جدتهم لأبيهم هناك .. وقد اتجهت إلى منزل الزوجة القتيلة بشارع عثمان بن عفان بمصر الجديدة .. والتقيت بوالد القتيلة ورغم حرارة الموقف قال إنه علم بالحادث عن طريق الصحف .. وأن ابنته أخفت عنه حقيقة علاقة زوجها بسيدة المقطم نظراً لكبر سنه وخوفاً على صحته بعد أن تجاوز السبعين مع عمره والتقيت بعدها بالجيران فقالت السيدة إيفون شفيق الجارة الملاصقة لشقة الزوجة القتيلة أن شقيق الزوج المتهم اتصل بها وسألها عما إذا كان أحد بشقة شقيقه أم لا .. وبعدها بلحظات حضر إلى الشقة ومعه حقيبة سوداء وأخذ أبناء شقيقه معه دون ابداء أية أسباب أما ربيع محمد بواب العقار فقد أبدى استعداده لارشادى عن مكان أولاد القتيلة وهناك طرقنا باب مسكن أسرة القاتل وفتحت الباب لى سيدة مسنة وهى أم المتهم .. واستأذنتها فى الحديث مع أبناء القتيلة إلا أنها رفضت وقامت بإجبار أولاد ابنها بالدخول فى إحدى الغرف الخالية بالشقة والتقيت بعد ذلك بناظرة المدرسة التى كانت تعمل بها القتيلة وزميلاتها والذين

قرروا بأن شقيق الزوج حضر منذ أيام وحاول أن يحصل على شهادات ميلاد أطفال الزوجة وهم تلاميذ بالمدرسة ولكنها رفضت وطلبت منه شهادة من النيابة ليتسلم الشهادات وأكدت الناظرة أن القتيلة مشهوداً لها بالكفاءة وحسن الأخلاق وأنها لم تتغيب يوماً واحداً عن المدرسة .. وكانت دائمة الشكوى من زوجها وسوء معاملته لها وانه اعتاد ضربها بسبب محاولتها منعه من التردد على منزل إحدى السيدات بالمقطم كما قررت المدرسات بأنها هددت بالانتحار أكثر من مرة ثم حصلت من الناظرة على مجموعة من شهادات التقدير التى كانت قد منحت للفقيدة .. ثم نشرت تحقيقاً آخر بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨١ تحت عنوان **الفصل الأخير من حكاية أبلة «نعمة»** .

وبدأت التحقيق بعبارة .. قالها صديق الزوجة تصوروا .. الزوج القاتل لم يكن يعرف عنى شيئا لا اسمي ولا عنوانى .. إلا من خلال فتح المحضر فى قسم الشرطة بعدها أخرج ورقة ودون بها كل المعلومات عنى دون أن أعرف من الذى أعطاه الورق ..

بهذه العبارات بدأ ح . ا اعترافاته « للجمهورية » و ح . ا .. هو صاحب المصنع الذى اتهمه قاتل زوجته بميدان سفير بأنه على علاقة آثمة بها . وأنه ضبطها داخل سيارته .. وقال ليس صحيحا على الاطلاق بأنى على علاقة بالزوجة القتيلة فزوجتى من أسرة محافظة .. ولو كانت رواية الزوج القاتل صحيحة .. لطلبت منى الطلاق فى الحال .. إلى جانب أنى أب لثلاثة أطفال .. كما أن هناك أكثر من ثلاثين سيدة وفتاة يعملن عندى وكلهن يعرفن استقامتى واخلاقى الحميدة .. كل ما فى

الأمر أن القتيلة رحمها الله .. طلبت منى أن أكون « واسطة خير » بين زوجها وسيدة أخرى على علاقة به وأن زوج هذه السيدة التى تقيم فى المقطم هو صديق عمرى .. وفى يوم الحادث . غادرت سيارتى بميدان سفير لشراء علبة سجاير وعند عودتى إليها .. فوجئت بالزوجة القتيلة تنادينى بعد أن رأتنى مصادفة .. ووقفت تتحدث معى وأصرت على ضرورة التدخل لمنع هذه السيدة من لقاء زوجها . وعلى طريقة الأفلام السينمائية ظهر زوجها الذى كان يترقبها وقام بطعنها فى رقبتها .. والتقيت بزوجة ح . ا صديق القتيلة .. والتى أكدت أقواله وقالت عن زوجها أنه رجل متدين وهى تثق به ثقة عمياء ..

سيدة المقطم

وبعدها التقيت بزوج سيدة المقطم .. والذى اعترف بصحة وجود علاقة آثمة بين زوجته والقاتل . وسألته عن دليل لصحة أقواله .. فقدم لى شرائط تسجيل تثبت وجود هذه العلاقة التى اكتشفها بعد أن ظل مخدوعا فى زوجته لفترة طويلة .. وأنه استطاع تسجيل هذه الشرائط بمساعدة خادمته .. وأن زوجته تعرفت على القاتل ويعمل مهندسا بإحدى الشركات القريبة من محل إقامة زوجته .

وأن القتيلة حضرت إليه وطلبت منه ضرورة إنهاء زوجته لهذه العلاقة .. وأضاف الزوج بأنه توجه لمقر عمل قاتل زوجته وقام بتوبيخه أمام زملائه وهدده بمسدسه وقال له إذا لم تنته هذه العلاقة فسيقتله وأخبره بأن زوجته حضرت إليه وأخبرته بهذه العلاقة .. وقد جن جنون القاتل حينما علم بأن زوجته المدرسة هى التى فضحت علاقته بسيدة « المقطم » ومن أجل ذلك قرر الانتقام .. وبعد نشرى هذه الأقوال .. أمر السيد المستشار والمحامى العام لنيابات شرق القاهرة بإعادة التحقيق من جديد وسماع كل الشهود الذين وردت أسماؤهم فى « الجمهورية » وسماع أقوال سيدة المقطم وزوجها .. وقد اعترفت سيدة المقطم بوجود علاقة آثمة بينها وبين قاتل زوجته .. وانها الآن فقط أعلنت توبتها .. وتم سماع جميع شهود الحادث .. وانقلبت محاور القضية رأسا على عقب .. وتحول الزوج القاتل الذى صور للرأى العام أنه مجنيا عليه فى سمعته وأنه انتقم لشرفه من زوجته إلى متهم .. وقد نتج عن هذه التحقيقات أن تلقيت العديد من المكالمات

التليفونية وهددنى فيها أصحابها بالويل والانتقام .. وقدم الزوج إلى المحاكمة وقضت محكمة الجنايات بسجنه .. وبعد صدور الحكم .. التقيت بزوج سيدة المقطم والذى حضر جلسة النطق بالحكم على المتهم .. وسألته لماذا لم تطلق زوجتك بعد اكتشافك خيانتها مع المتهم .. قال أن هذه هى المرة الأولى التى ترتكب فيها زوجتى هذه الجريمة ولابد من منحها فرصة أخرى لعل وعسى ..

شيطان كفر حكيم

أما قضية كفر حكيم وبطلتها المراهقة « أم أحمد » فقد بدأت حينما ازدادت حوادث العثور على بعض جثث الأطفال فى القرية التابعة لمركز امبابة .. وذلك عدة سنوات .. وقد أثارت هذه الحوادث غليان الرأى العام .. وبدأت الاشاعات تنطلق وتؤكد وجود عصابات لقتل وخطف الأطفال .. وكانت المفاجأة حينما تم القبض على طفلة صغيرة وتبين أنها وراء مصرع أطفال القرية .. وأدلت الطفلة الصغيرة بأقوال مثيرة أذهلت الجميع .. ونشرت الصحف الصباحية قصتها كاملة وكيف أنها كانت تصطحب الأطفال وتقوم بسرقة ما يحملونه ثم تقوم بخنقهم وإلقاء جثثهم فى الترعة .. وأنها قتلت طفلتين بعد أن استولت على أقراطهن الذهبية ثم خنقتهما وألقت بجثتيهما فى الترعة .. وكان لابد أن تبحث « المساء » عن الجديد .. وبدأت أتساءل هل بمقدور طفلة صغيرة ارتكاب هذه الحوادث وحدها دون وجود شركاء لها .. وقررت محاورة الطفلة والتى يحمل اسمها « أم أحمد » وقالت لى أن هناك سيدة تدعى نجاة وعمرها « ٢٢ عاما » هى التى كانت تحركها لقتل هؤلاء الأطفال .. وأنها كانت تشترى ما تستولى عليه من الضحايا .. وحددت الطفلة أم أحمد اسم الشريكة وقالت انها تدعى نجاة محمد عبد الحميد « ٢٢ عاما » وتسكن فى نفس قرية أم حكيم .. وقالت أنها الشيطان المدبر لحوادث كفر حكيم .. ونشرت الموضوع الذى زعزع أركان القضية .. وكذب أحد كبار ضباط مباحث الجيزة كل ما أوردته « المساء » .. وتحركت بعدها لتقديم الدليل ومعى عدد من الزملاء المحررين تحت التمرين .. والتقيت بالشيطان المدبر نجاة

محمد .. وتحدثت معها ثم طلبت منها أن تركب سيارة الجريدة .. وتوجهت بها إلى الضابط الكبير الذى غضب منى غضبا شديدا ونشرت قصة لقائى بشيطان كفر حكيم .. تحت عنوان « المساء تقدم مفتاح القضية إسألوا نجاة .. فهى المدبرة لهذه الجرائم .

وقلت أين الحقيقة فى قضية شيطان مراهقة كفر حكيم .. نجاة تقول لست الشيطان الوحيد صابر هو المدبر الأساسى وكان يحصل على نقود أم أحمد ويدبر ويخطط لجرائمها بتوجيه من العرافة .. بلاغ من « المساء » للنائب العام من خلال هذا التحقيق ونطالب بسماع أقوال نجاة لأنها مفتاح القضية الذى سيكشف عن القتلة الحقيقيين .. استاذ علم النفس يؤكد الفتاة لم ترتكب جرائمها بمفردها .. وإنما وقعت تحت تأثير عصابة خفية .. رجال القضاء يقولون المتهمة لن تقدم وستحاكم على أساس أنها متهمة بقتل الأطفال الخمسة رغم عدم وجود جثث الضحايا الأربع .

لم يمض سوى ٢٤ ساعة فقط على حديث أم أحمد قاتلة أطفال كفر حكيم والذى اتهمت فيه صديقتها « نجاة » بأنها شيطانها المدبر .. حتى تمكنت « المساء » من الوصول إلى نجاة ومواجهتها بما قررته المراهقة ..

قالت نجاة محمد عبد الحميد « ٢٢ عاما » أنها ليست شيطانا ونفت علاقتها بالطفلة « أم أحمد » ثم عادت واعترفت بقصتها كاملة بعد أن حاصرتها بالأسئلة .. وقررت أنه نشأت بينهما علاقة وثيقة بعد أن

تعارفا فى منزل أحد أبناء القرية وكانا يعملان فيه .. وقالت نجاة أنها ذهبت معها لمنزل « عرافة » قبل الحادث الأخير بيوم واحد لتكشف لهما عن « البخت » بعد أن أخبرتها المراهقة بأن جارتها « دست » لها عملا فى محاولة لايذائها فى رزقها وأن هناك سائقا اسمه صابر من أوسيم كانت على علاقة حب معه وهو الذى دبر لجميع حوادثها وأبدت نجاة استعدادها لمواجهة « أم أحمد » بهذه الوقائع وأكدت أنها لم تكن تعرف قصة قتل الأطفال لكنها متأكدة من علاقة صابر بها .. وبعد سماع أقوال نجاة .. استطلعت رأى د . عادل صادق أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس حول قدرة المتهمة على ارتكاب هذه الحوادث وحدها كما جاء فى محاضر الشرطة والنيابة . قال استاذ علم النفس أن هناك عصابة خفية أو شخصية تقع تحت تأثيرها وحركتها لارتكاب مثل هذه الحوادث وقد تكون صديقة لها أكبر منها سنا وتتمتع بنفس ميولها العدوانية ولها تأثيرها الشخصى عليها أو تجبرها على ارتكاب مثل هذه الجرائم .. وبعيدا عن الاشياء التى أحدثتها قاتلة كفر حكيم والتى ادمت فيها قلوب الجميع ثارت مجموعة من التساؤلات الهامة .. هل ستحاكم المتهمة على قتلها خمسة أطفال رغم عدم العثور على جثث أربعة منهم .. وهل يجوز اعدامها .. وماذا بعد خروجها من دار الرعاية وما هو موقف القضاء منها فى حالة ارتكابها لجريمة أخرى .. وهل ستحصل على امتيازات قانونية فى حالة ثبوت اصابتها بمرض عقلى ..

قال المستشار شريف كامل رئيس محكمة شبين القناطر أن مثل هذه المجرمة لابد وأن تكون مصابة بخلل عقلى أدى بها إلى ارتكاب كل هذه الحوادث بحكم كونها أنثى وصغيرة السن وتناول المستشار شريف

لواقعة اختفاء الجثث الأربع .. وهل ستحاكم المتهمة على أساس أنها قاتلة لخمسة أطفال .. أم . لا وأجاب أولا بأن اعترافها إذا كان يتفق ويتساند مع وقائع اختفاء الجثث الأربع فستحاكم على أساس أنها المسئولة عن قتلهم حتى ولو اختفت هذه الجثث .. وذلك لأن وجود جثة المجنى عليه لا تعتبر شرطا لوقوع الجريمة التى يحاسب من أجلها ..

وضرب رئيس المحكمة مثالا لذلك أنه فى حالة مضى فترة طويلة على قتل انسان وتفتت جثته وألقائها فى أنحاء متباعدة .. فالمهم أن يثبت أن اعترافها كان اعترافا جديا بدون اكراه .. ولابد أن يتفق مع ماديات المجتمع جميع القضايا الخاصة باختفاء جثث القتلى الأربعة وهنا سيتم محاسبتها عن الأفعال التى اقترفتها .. وأضاف المستشار شريف كامل أنه بالرغم من بشاعة الجريمة فإن المتهمة ستحاكم أمام محكمة الأحداث التى اشترط القانون فى تشكيلها أن يشترك مع القاضى فى الجلسة اثنان من الأخصائيين الاجتماعيين أحدهما امرأة على الأقل والحكمة من ذلك تبدو فى تخفيف الأثر النفسى على الحدث حيث يقف أمام محكمة ستصدر حكما عليه .. وحول كيفية عقاب المتهمة بعد خروجها من دور الرعاية وارتكابها جرائم أخرى قال رئيس المحكمة المفروض أن مهمة هذه الدور العلاج واستئصال خطورة المتهمة وفى حالة قيام المتهمة بارتكابها جرائم بعد بلوغها السن القانونية وخروجها من دور الرعاية فإن جرائمها أثناء فترة الايداع لن تحتسب لها كسابقة ومن هنا نخلص أن المتهمة لن تقدم بسبب جراء اقترافها لجميع جرائم القتل .. **وقال محمد شيرين فهمى** رئيس محكمة جنوب القاهرة .. الدائرة «١٣» أنه لا يشترط وجود جثث المجنى عليهم حتى

تقيم النيابة الدعوى الجنائية ضد المتهمة حتى ولو لم تكتشف الجثث .. طالما وجدت دلائل أخرى تشير إلى ارتكاب الجريمة .. وطالب محمد شيرين فهمى فى حديثه بالنزول بسن الحدث على أساس أن الأحداث اليوم أصبحوا يرتكبون جرائم ويشكلون خطورة على المجتمع .

عــالم التســول

كثيرون .. كتبوا عن دنيا التسول .. ولكن القليل منهم عاشوا بينهم فترات ليقدموا لنا أسرار هذا العالم العجيب والذى يلاحق العصر بتغيراته .. « فشحات » اليوم ليس هو « شحات » الأمس .. الصورة تغيرت والمتسول لا يقف جامدا ينظر حوله .. وهو يبتكر الأساليب والحيل التى تتناسب مع زبائن اليوم ويتفنن فى اخراج ما فى جيبك من نقود .. وهناك المتسول الذي يرفض الاحسان والحسنة إلا إذا كانت بالعملة الحرة .. ولذلك سعدت حينما تلقيت الدعوة من اللواء فادى الحبشى مدير مباحث القاهرة والتى طلب منى فيها معايشة أكبر حملة يقدوها رجال الشرطة على أوكار المتسولين . وقد خرجت من الحملة بتحقيق مثير .. فى يوم ١٩٨٩/٨/٢٢ **بعناوين عالم التسول .. غريب .. غريب ــ ٣ جنيهات إيجار طفل الشحاتة فى اليوم .. زوجة تاجر موبيليات تتسول ٨٠ جنيها فى اليوم وأخرى تتسول هواية . قزم لا يقبل إلا الدولار . وشاب وسيم ينفق الحصيلة فى رقص الديسكو ..**

وقلت فى أكبر حملة شنها رجال مباحث القاهرة على أوكار المتسولين بهدف إعادة الوجه الحضارى إلى العاصمة .. تم ضبط سيدة تحمل طفلا رضيعا يرتدى ملابس رثة وتبين أنها استأجرته من أمه الحقيقية لتستثير به شفقة وعطف المارة وذلك مقابل ثلاثة جنيهات فى الساعة .. كما تم ضبط زوجة تاجر موبليات ثرى جاءت من سنتريس بمحافظة المنوفية لتتسول يوميا بالقاهرة ثم تعود إلى بلدتها ظهرا وحصيلتها اليومية ثمانون جنيها .. أما شحات « الديسكو » فقد سقط أخيرا بمدينة السندباد بالنزهة .. الشاب الوسيم الذى اعتاد يوميا اختراع قصص وهمية . للمترددين على المدينة ليجمع ثمن تذكرة الدخول ليرقص مع الفتيات بديسكو مدينة السندباد .. وقبل أن

تستعرض « المساء » وقائع الحملة الناجحة التى قادها رجال مباحث القاهرة على مدى يومين تحت اشراف اللواء ممدوح برعى مدير أمن القاهرة واللواء فادى الحبشى مدير البحث الجنائى والعميد السيد المهدى مدير مباحث الآداب وحشد من رجال المباحث يتقدمهم العقيد محمد محمود عيسى مدير مباحث الأحداث .. لابد لنا من وقفة أمام قانون مكافحة ظاهرة التسول وهو القانون رقم ٤٩ لسنة ٣٣ وتعالوا بنا نتعرف على مواد هذا القانون ومن خلالها يمكننا استكشاف أبعاده وهل يمكن ضرب هذه الظاهرة فى مقتل أم أن هذا القانون مازال واهنا ضعيفا أمام دنيا المتسولين ..

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون بأن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية يضبط فى مدينة أو قرية أو فى الطريق العام أو المحلات العامة وهو يتسول .. أما المادة الثانية فتقول يعاقب بالحبس مدة تتجاوز شهرا كل شخص غير سليم البنية ويضبط فى الحالات السابقة ويتم ايداعه والحاقه بالملاجىء إن كان ذلك ممكنا أما المادة الثالثة فتنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر كل شخص يضبط متسولا .. ويكون صحيح البنية إلا أنه يتظاهر بأنه مصاب بعاهة من العاهات .. أما المادة الرابعة فتنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ستة أشهر كل من يغرى أو يغوى الأحداث على التسول وفى حالة العودة إلى ارتكاب هذا الفعل مرة أخرى يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة .. والغريب أن هناك مشروع قانون من وزارة الشئون الاجتماعية مقدم إلى مجلس الشعب لتعديل أحكام القانون والمقصود بمشروع هذا القانون هو اصلاح المتسولين اجتماعيا وليس عقابيا ومنظوره هو التقويم وليس العقاب ومن أهم بنود مشروع هذا القانون انه لو ضبط المتسول أول مرة يتم انذاره على يد القاضى وإذا عاد لارتكاب هذه الجريمة مدة أخرى فإنه يفرض عليه ما يسمى « بالتدبير » والتدبير فى القانون كما يقول العميد السيد مهدى مدير مباحث الآداب هو غير العقوبة التى تحمل فى فحواها الايلام أما التدبير فهو الاصلاح وذلك بوضع المتسول فى مؤسسة اجتماعية تحت مراقبة الشرطة وتكمن صعوبة تطبيق هذا المشروع من أن الملاجىء والمؤسسات الاصلاحية تحتاج إلى فكر وتجديد شامل وتدريب العاملين بها على كيفية وفن معاملة الحدث أو المتسول وكان لابد من هذه الاشارة السابقة ..

وقائع الحملة

أما وقائع الحملة التى قام بها رجال المباحث .. فقد أسفرت عن ضبط ١٩٠ متسولا من بينهم ٤٥ حدث كشفت عن أساليب جديدة ابتكرها المتسولون لأول مرة والمتسول هو مجرم .. وكل مجرم له أسلوبه فى تطبيق جريمته فقد تبين أن بعض المتسولين قد حددوا ساعات العمل فمنهم من يبدأ فى الساعة السابعة صباحا وينتهى فى التاسعة ثم يختفى بعدها مباشرة وفى الحملة تم ضبط سيدة فى ميدان روكسى كانت تتسول المارة وبدأت عملها فى السابعة صباحا حتى الثامنة مساء . كما تم ضبط مبلغ ٩٠ جنيها معها وبسؤالها تبين أن لها أولادا بمختلف مراحل التعليم .. وكذلك لها أولاد يمتهنون بعض الحرف ورغم ذلك قررت أن تحترف لعبة التسول واعتبرتها هواية من الهوايات وفى ميدان رمسيس تم ضبط سيدة تدعى سعاد عبد الحميد خليفة « ٤٠ سنة / وكانت ترتدى جلبابا مشجرا وتبدو عليها ملامح القروية . وفى لمح البصر تم القبض عليها أثناء قيامها « بالشحاذة » وعثر معها على مبلغ ١٠٠ جنيه .. وباستجوابها أمام رجال المباحث قررت أنها زوجة لتاجر موبيليات ثرى بقرية « سنتريس » بالمنوفية وأنها تكبر زوجها بخمسة عشر عاما وأنها تزوجته منذ سنوات وقد اعتاد اذلالها أمام أولادها وكان دائما يعايرها بفقرها وكيف أنها لاتناسبه ماديا وأنها ليست غنية وأن فكرة التسول لم تختمر فى ذهنها إلا منذ شهور قليلة حينما جاءت إلى القاهرة لزيارة بعض أقاربها وفى نفس الوقت وجدتها فرصة لتتنفس الصعداء وتهرب من جحيم حياتها الزوجية وأثناء عودتها إلى بلدتها فقدت كيس نقودها وفجأة امتدت يدها إلى المارة وفى دقائق معدودة وجدت فى يدها أكثر من عشرين جنيها وعادت إلى بلدتها .. ودست فى يد زوجها المبلغ والغريب أنه رغم ثرائه تقبله بنهم .

وسألت المتسولة سعاد .. ما هو شعور زوجك أثناء قيامك باعطائه هذا المبلغ وهل سألك عن مصدره ؟ .

● أجابت بالنفى ثم أضافت قائلة وقد دفعنى ذلك وشجعنى على الاستمرار فى لعبة التسول وكنت أحضر يوميا فى الصباح وأعود ظهرا وحصيلتى ٨٠ جنيها .. وبعدها بدأ زوجى يحسن معاملتى وكان سعيدا كل السعادة بالمبالغ التى أقدمها له وختمت المتسولة روايتها قائلة وهى تبتسم أننى لن أترك هذه المهنة التى تدر هذه الجنيهات بلا أدنى مجهود وهى تعتمد على التمثيل وإجادة الدور والايحاء وكلما أجدت الدور كلما عاد بالخير الوفير ..

حالــة جــديدة

وفى أثناء الحملة تم ضبط أحدث صيحة فى دنيا التسول وهى قيام بعض المتسولين بتسريح الأحداث ومراقبتهم من بعد وبعد انتهاء الأحداث من جمع الأموال يعودون بحصيلتهم فى التو والحال وتسليمها إلى كبار المتسولين كما تم ضبط سيدتين .. وكانت كل سيدة تحمل طفلا رضيعا على كتفها وهذا الطفل يرتدى الملابس الرثة وبسؤال المتسولتين قررتا أنهما استأجرتا الطفلين من أمهما الحقيقية وبلغ قيمة التأجير فى الساعة الواحدة ثلاثة جنيهات لكل طفل ..

الطفل المعجزة

وأطرف ما أسفرت عنه حملة رجال الشرطة هو سقوط أحد الأطفال ويدعى سيد محمود نصر . وذلك أمام فندق الميرديان .. ولكن الغريب أن رجال المباحث اكتشفوا أن المتسول والذى تبدو صورته على أنه طفل ما هو إلا شاب يافع يبلغ من العمر ثلاثين عاما وقد اجريت معه حوارا قرر فيه أن نموه وشكله لم يتعد هذا الحد وتوقف عند هذا الشكل وأنه ينتمى إلى منطقة بولاق أبو العلا وقد قرر أن يستثمر شكله الطفولى ونجح فى ذلك ايما نجاح .. واعتاد الوقوف والتجول أمام فندق الميرديان وتخصص فى « الشحاذة » من الأجانب .. وكانوا يعطونه الأموال بالعملة الصعبة .. وخاصة الدولار .. وسألت المتسول الكبير والصغير فى نفس الوقت كيف يقوم بتغيير العملة وهل كان يغيرها من البنوك .. أم لا .

« أجاب والابتسامة تعلو شفتيه .. كيف أذهب إلى البنوك لتغيير العملة .. وشكلى يؤكد أننى طفل وبالتالى كنت سأثير دهشة وفضول العاملين بالبنك وطبعا سيسألونى وأنا الطفل الصغير كما أبدو أمامهم من أين أتيت بهذه المبالغ .. ولذلك لم يكن أمامى سوى اللجوء لأحد تجار العملة لتغيير هذه الأموال .. أما عن حالة الحدث الاجتماعية فقرر أن الدنقيقا يعمل فى مصنع أسمنت وكان يرفض الانفاق عليه خاصة بعد زواج والده ولم يجد صعوبة فى اقتحام دنيا التسول ..

دراجة المعوقين

كما نجحت حملة رجال مباحث القاهرة فى اسقاط أغرب حيلة لجأت إليها سيدة اعتادت أن تصحب معها ابنتها التلميذة بالاعدادى وكانت هذه السيدة وابنتها تقوم بتمثيل دور المعوقين . وقيادة دراجة . وفى هذه الأثناء تقوم الأم بالعويل والصراخ وطلب الاستجداء وفجأة ينهال عليها وابل من « مشابك » الغسيل ويتدلى من هذه المشابك أوراق مالية من الفئات المختلفة وقد اعتقد أصحاب هذه المبالغ أن السيدة وابنتها مشلولتين وما أن رأت رجال الشرطة حتى أسرعت بالهرب هى وابنتها وتبين أنهما ليسا من المعوقين .

وأمام البوابة الرئيسية لمدينة السندباد بمنطقة النزهة لم يتخيل رجال المباحث أن الشاب الوسيم الذى يقف أمام البوابة ما هو إلا متسول وعلى الفور تم القبض عليه وكشفت التحقيقات أنه اعتاد أن يمارس هذه المهنة لكى يجمع ثمن التذكرة لدخول الديسكو ليراقص الفتيات ويقضى بعض الوقت فى التسكع .. وكان لابد أن نحاور عددا من الأحداث الذين ألقى القبض عليهم فى هذه الحملة وقد سردوا العديد من القصص المؤلمة والتى كان وراءها الأب والأم وأنهما وراء ارتيادهم هذا العالم العجيب .. قالت الطفلة نرمين وتبلغ من العمر ١٤ عاما اننى من محافظة الاسكندرية وقد حضرت إلى القاهرة منذ أسبوعين هربا من جحيم زوجة أبى التى اعتادت أن تنصب لى سيركا من التعذيب اليومى بعد أن أصبح والدى أمامها ضعيفا واهنا ولا يستطيع الوقوف أمام جبروتها أما الطفلة وفاء امبابى فقالت والدموع تنهمر على وجهها البرىء .. أرجوكم طلعونى من هنا .. سألتها عن أسباب قيامها

بالتسول فى منطقة السيدة زينب .. فقررت أنها كانت تعيش مع والديها حياة سعيدة وفجأة توفى والدها وتزوجت أمها من آخر ومنذ أسابيع قامت أمها بطردها من المنزل شر طردة ولم تجد غير « الأرصفة » مكانا يأويها وأمام بكائها وعويلها وجدت احسانا من المارة .. أما الحادث أحمد محمد عواد فقد قرر أن يصطنع لى قصة غير حقيقية بعد أن أطلق لخياله الصغير العنان فى محاولة لاقناعى بأنه مظلوم ولكننى فى النهاية اكتشفت كذبه . بعد أن قرر أنه حضر من محافظة أسيوط مع والده لكنه تاه وسط الزحام .. وبعدها التقطه أحد الأشخاص وبدأ فى تدريبه على القول .. وحينما سألته عن اسم وعنوان هذا الشخص ارتبك .. وكذبه حدث آخر .. وأفهمنى بأنه هارب من أبويه بأسيوط وبعد أن انتهيت من هذا التحقيق قلت مع تقديرنا للجهد الخارق والرائع لرجال المباحث فى ضرب « عالم التسول » فإنه مطلوب أن تتكاتف جميع المؤسسات الدينية والاعلامية فى مهمة مكثفة لكشف أبعاد هذا العالم وتوجيه المواطنين للتبرع بأموالهم فيما يفيد ويجدى وما أحوجنا لكل قرش ..

زواج الظـــل

فى يوم السبت ١٦ ابريل ٨٣ نشرت تحقيقا مطولا فى جريدة « المساء » **بعناوين « زواج الظل » يكلف الدولة ملايين الجنيهات .. ابنة وكيل الوزارة تفضله نقاشا .**

وقلت فى التحقيق أن الزواج العرفى تحول فجأة إلى طوفان جارف وقد ركب موجاته الكثيرين للهرب من قوانين المجتمع وطقوسه التى لا ترحم .. ابنة وكيل الوزارة والطالبة بالجامعة الأمريكية فضلته نقاشا على الطريقة العرفية .. والنهاية كانت مشهدا أليما فى أحد الفنادق الكبرى .. الموظف الكبير والأب لسبعة أبناء والذى ناهز عمره الستون سقط أسيرا لزواج « الظل » وكانت الضحية التلميذة بالتعليم التجارى .. حتى الأختين الحلوين قدما زوجهما العرفى للمحاكمة ودخل السجن ضيفا لمدة ثلاثة سنوات « والمساء » تجرى حوارا ساخنا مع أحد الأزواج العرفيين .. الزوج يقول تزوجت شادية عرفيا حتى لا تخسر معاشها من زوجها السابق المتوفى .. معظم الأرامل أقبلن على الزواج العرفى حتى لا يخسرن معاشهن .. ووزارة الشئون تدفع الملايين سنويا بسخاء دون أن تدرى .. رئيس نيابة الأحوال الشخصية يقول .. لا يوجد حل لانقاذ الملايين الضائعة .. ورجال الدين يرددون هذا المال المنهوب حرام .. حرام !! وقد تولدت فكرة هذا التحقيق فى ذهنى بعد أن حضر إليّ أحد القراء طالبا رأى القانون فى مشكلته التى بسببها لا يعرف النوم .. قال اسمى س . ا تزوجت من المدعوة شادية بعقد عرفى .. وبعدها رفضت توثيقه حتى لاتخسر معاشها من زوجها المتوفى السابق .. وبعد زواج استمر عشرة

سنوات .. طارت زوجتى إلى اليونان دون علمى وتزوجت هناك وبحثت عنها فى كل مكان حتى ارشدنى إلى عنوانها بعض الأصدقاء .. وحينما التقيت بها وهددتها بفضح أمرها .. صرخت فى وجهى بأنه لايوجد أى شىء يثبت زواجها منى .. وأن العقد العرفى غير معترف به أمام المحاكم .. واستطرد القارىء قائلا اننى رجل متزوج وحينما وقعت فى غرام « شادية » لم أجرؤ على مصارحة زوجتى وأولادى بضرورة زواجى منها ولم أجد مفرا من زواجها عرفيا حتى أهرب من طائلة القانون الذى يؤكد على ضرورة انذارى لزوجتى بزواجى الجديد .. وأضاف القارىء بأن معظم الأرامل يقبلن على الزواج العرفى حتى لايسقط حقهن فى المعاش من جراء الزواج الرسمى بينما تخسر وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية الملايين التى تنفقها على السيدات الأرامل كمعاش دون أن تدرى أنهن دخلن قفص الزوجية ثم تحدثت عن ضحايا الزواج العرفى أو زواج الظل كما يحلو للبعض أن يطلق عليه هذا الاسم .. وهم كثيرون .. فقد تعرفت الابنة الحسناء لوكيل الوزارة والطالبة بالجامعة الأمريكية بأحد النقاشين والذى عرض عليها الزواج لكنها خشيت بطش أبيها وأشقائها وفى نفس الوقت لم تستطع كبح جماح حبها الجارف .. ففضلت الزواج العرفى .. وحينما ذهبت مع زوجها النقاش للاقامة فى أحد الفنادق .. طلب منها مسئول الادارة بالفندق قسيمة الزواج وحينما عجزت عن تقديمها أمسك بهما وفى قسم الشرطة وقعت الطامة الكبرى حينما تم استدعاء والدها .. وكانت فضيحة « بجلاجل » كما يقولون .

وفى دائرة الأميرية استأجر الموظف الكبير احدى الشقق لتقيم فيها زوجته الطالبة بدبلوم التجارة « عرفيا » ودخلت الريبة فى نفوس أبناء الحى .. وبعد تردد الموظف على شقة زوجته أكثر من مرة فى البداية اعتقدوا أنه والدها .. لكن وهمهم تبخر حينما علموا أنه لايقيم معها .. امسكوا به وبها وعلى سلالم العقار الذى تسكن وأمام النيابة .. انكشف المستور .. وتبين أنه أب لسبعة أبناء أكبرهم طبيب مشهور .. والحكاية بالضبط كما سجلها محضر النيابة أن الموظف الكبير اعتاد أن ينفق ببذخ على أسرة زوجته العرفية وأمام هداياه المتلاحقة قدموا له ابنتهم الحسناء قربانا للمزيد من العطاء ولخشيته من زوجته وأولاده تزوجها عرفيا .. أما المقاول الكبير فقد وقع فى حب شقيقة زوجته التى تقطن فى احدى القرى بالقليوبية فقد تقدم إليها بطلب الزواج بعد أن أفهمها أنه طلق زوجته وتزوجها عرفيا وأنجب منها .. وكانت الطامة الكبرى حينما اكتشفت الزوجة الجديدة فجأة أن شقيقتها المطلقة كانت زوجة « عرفية » أيضا له .. وأنه زور قسيمة طلاق شقيقتها حتى يتزوجها .. والنتيجة تقديم زوج « الأختين » إلى المحاكمة بتهمة الزوير وعوقب بثلاث سنوات سجن ..

لا نعـــترف

وقد طرحت مشكلة الزواج العرفى على رجال القانون فى محاولة لاستطلاع الرأى فقال محمد عبد المنعم الشامى وكيل أول نيابة روض الفرج وقتها .. بعد أن سردت عليه مآسى ضحايا زواج « الظل » أنه من أجل هذا لانعترف بالزواج العرفى . وقال ان دعوى الزوجية تسمع بمقتضى الوثيقة الرسمية ولا تسمع بمقتضى العقد العرفى .. اما عبد الرحمن محمد عبد الرحمن رئيس نيابة الأحوال الشخصية فقد شن حملة شعواء على ما يعرف بزواج الظل .. وقال ان خطورته تكمن فى تزويره أما مسألة كشف ألاعيب الأرامل اللاتى يتقاضين المعاشات التى تكلف الشئون الاجتماعية الملايين كل عام فهذه مسألة يصعب حلها وان كانت تحتاج لدراسة وتشريع .. ويقول المستشار صلاح عبد الستار بمحكمة أمن الدولة العليا . ان الزواج العرفى صحيح شرعا لكن حقوق الزوجة فيه تهدد إذا ما نشب خلافا بين الزوجين .. والقانون ينص على عدم سماع دعوى الزوجين إلا بوثيقة رسمية .. ولذا فإن من يقوم على مثل هذا الزواج فإنما يريد أن يخفى أمرا عن بعض الجهات المسئولة مثل الزوجة التى توفى زوجها . وترث نصيبا فى معاشه فإذا ما ثبت زواجها من آخر فإنها تحرم من هذا النصيب بحكم القانون ومن ثم تلجأ للزواج العرفى حتى تخفى أمرها عن الجهات المسئولة . وذلك خشية ألا تدفعه فى زواجها الثانى أو أن يكون الزوج غير قادر على الانفاق .. ولكى نعالج هذا الأمر يقترح المستشار عبد الستار أن لايسقط حق الزوجة فى المعاش من زوجها المتوفى إلا بعد مضى سنتين على الزواج الثانى وبشرط قدرة الزوج الأخير على الانفاق وبذلك يمكن أن نطمئن الزوجات إلى المستقبل ولا يكون هناك داع

لاخفاء أمر الزواج العرفى .. أما المستشار عبدالرؤوف قبطان رئيس محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة فيعتبر الزواج العرفى آفة خطيرة تهدد المجتمع المصرى لما يترتب عليه من آثار مدمرة منها الاستمرار فى تقاضى المعاشات من الدولة رغم عدم استحقاق الزوجات لهذا المعاش كذلك المنازعات التى تحدث عند الانجاب خاصة بعد وفاة الزوج وطعن الورثة فى هذا النسب .. ويطالب المستشار قبطان بإيجاد نص قانونى خاص فى قانون العقوبات بضرورة خضوع مثل تلك الحالات تحت جناية الاستيلاء على أموال الدولة بدون وجه حق .. وجعل العقوبة لها الأشغال الشاقة ورد المبلغ المستولى عليه ومعاقبة الزوج بنفس العقوبة حتى نقضى على هذه الظاهرة .

ويقول سلامة أحمد دراز المحامى .. ان بعض الدول العربية كالسودان والسعودية لاتوجد لديهم شروطا قانونية تزيد على الشروط الشرعية فتسمع الدعوى هناك بدون حاجة إلى مسوغ قانونى أو وثيقة رسمية ومع ذلك يرى سلامة أحمد انه يجب أن يظل للعقد الموثق احترامه إذ أن الزواج العرفى يثير الشبهات بين أفراد المجتمع حيث أنه غالبا ما تكون العلانية فيه فى أضيق الحدود .. كما أنه يجعل الأسرة فى حالة عدم استقرار وينظر أفرادها للمستقبل بعين القلق وتساءل دراز فى حديثه أنه مادمنا نبحث عن أسباب انتشار الزواج العرفى والحالات الرافعة إليه وهى غالبا ما تكون بسبب الحصول على المعاش المقرر للزوجة بعد وفاة زوجها أو المعاشات المقررة حاليا للأرامل فهذه المسألة يمكن حلها تشريعيا بجواز احتفاظ الأرامل بنسبة محدودة فى حالة زواجهن .

رأى الـــدين

وعلق د . الحسينى أبو فرحه عميد كلية الدعوة الاسلامية بجامعة الأزهر على ظاهرة زواج الظل بقوله ان عقد الزواج فى الاسلام له أركانه التى يجب توافرها فيه فيكون عقد الزواج صحيحا . وأركانه هى وجود الزوج أو موكله ووجود الزوجة أو وكيلها ووجود شاهدين لحديث « لانكاح إلا بولى شاهدى عدل » فمتى استوفى عقد النكاح هذه الشروط فقد استوفى العقد الشرعى فى الاسلام أركانه غير أن الناس فى الأزمنة المتأخرة لما شاع بينهم من عدم الحفاظ على هذه العقود فمن شاهد ينكر الشهادة أو زوج ينكر الزواج أو يموت ..

ومن هنا كانت النتيجة هى ضياع الحقوق التى كفلها الشرع لكل من الزوجة والأبناء ومن هنا لجأت الدولة إلى توثيق الزواج حفاظا على الحقوق وعلينا أن نحث على توثيق الزواج عند المختص وهو المأذون ويرى د . الحسينى أن كل من تحصل على معاش لزوجها السابق رغم زواجها فإنها بذلك تأخذ ما لا حق لها فيه شرعا وبالتالى فهى تأخذ مالا حرام ..

وبعد عرضى لهذه الظاهرة الخطيرة توجهت لمعرفة رأى المسئولين بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية فتهرب الجميع منى حتى الوزيرة تعللت بكثرة مشاغلها ..

ساطور فى منزل الزوجية

كنت أحد ضيوف البرنامج التليفزيونى «غداً تقول الصحافة» والذى تعرضه القناة الثالثة قبل نهاية إرسالها بقليل وبالتحديد فى يوم ٦ أغسطس عام ١٩٨٧ .. وسألتنى المذيعة الشابة مقدمة البرنامج .. وهى تستعرض معى ومع بعض الزملاء فقرات من عدد «المساء» الذى سيصدر فى اليوم التالى مباشرة .. وهى تتصفح تحقيقاً خاصاً كنت قد أجريته مع نوال عبد الخالق قاتلة زوجها بالمعادى ..

● ألا ترى أن التوسع فى نشر مثل هذه الحوادث يساعد على زيادتها وتكرارها .. ولماذا لا ننتظر ولا ننشر شيئاً حتى يتم الإنتهاء من محاكمتها ..

قلت .. إننا فى «المساء» لا ننشر الحوادث ونتوسع فيها بقصد الإثارة أو تسلية القارىء .. ولكن الهدف الرئيسى هو إننا نقدم النماذج السلوكية لبعض الشخصيات الغير سوية .. وما ترتكبه من جرائم .. وهدفنا الأساسى هو تقديم النصح والإرشاد إلى القارىء .. أما بخصوص مسألة النشر أثناء التحقيق .. أو الامتناع عن النشر حتى يصدر الحكم بإدانة المتهم .. فإن ذلك يدفعها إلى الوقوف بين مدرستين .. أحدهما تؤيد حق القارىء فى أن يعلم كل شىء وما يدور حوله من أحداث وجرائم .. وهو الهدف الأساسى من صدور الجرائد وتواجد وسائل الإعلام والتى من مهمتها الإبلاغ وتوصيل الرسالة أما المدرسة الثانية فتقول إننا يجب أن نتأنى فى نشر أى أشياء من هدفها تحطيم أى متهم .. وهو برىء حتى تثبت إدانته .. وعموماً نحن فى «المساء» نسير وفق مدرسة معينة وهى إننا لا نكتفى بنشر أقوال المبلغ

أو المجنى عليه وإنما نسعى إلى لقاء المتهم وننشر كل أقواله فى الدفاع عن نفسه .. أما الكلمة الأخيرة فهى للقضاء .. وعادت المذيعة الشابة تسأل من جديد .. وهل ترى أن جرائم قتل الزوجات لأزواجهن هى ظاهرة .. أم حوادث فردية .. وأجبتها .. إنه رغم إنتشار وتكرار مثل هذه الحوادث إلا إنها فى إعتقادى ليست ظاهرة .. فالظاهرة فى أبسط معانيها تعنى الانتشار والتكرار .. الذى يتحول إلى وباء . ولكن هذه الحوادث رغم تكرارها إلا إنها حوادث فردية تعد على أصابع اليد .. بعد أن زادت فى الآونة الأخيرة .. وحتى لا يتحول الساطور إلى لغة تفاهم بين الزوجين .. وبعد عامين من إجراء هذا الحوار التليفزيونى وقعت عدة حوادث قتل زوجات لأزواجهن .. فى الاسكندرية والقاهرة .. وقد أثارت هذه الحوادث الرعب فى قلوب الأزواج .. وكذلك أثارت روح التهكم والنكتة .. وعموماً سأكتفى هنا بالاعترافات التى أدلت بها كل زوجة .. على حدة .. وسنحاول أن نستخلص من هذه الاعترافات السر وراء تكرار هذه الحوادث .

روت نوال عبد الخالق قاتلة زوجها المليونير الذى عثر على جثته داخل سيارته بطريق الأتوستراد التفاصيل الكاملة للحادث الذى انفردت بنشره «المساء» طلبت من المتهمة والتى إلتقيت بها فى مكتب الرائد مسعد الكومى معاون مباحث قسم المعادى بعد أن استأذنت العميد رفيق رفعت مدير إدارة العلاقات العامة بمديرية أمن القاهرة فى إجراء حوار معها .. قالت والابتسامة تعلو شفتيها أنا لست متهمة بقتل زوجى ولكن جريمتى هى التحريض على قتله والتحريض فى القانون ليس جناية .. وحينما هم الزميل مصطفى حامد المصور «بالمساء»

بالتقاط صور لها صرخت فى وجهه وقالت أرجوكم كفاية تشهير .. أنا حاصلة على ليسانس الحقوق فى عام ٦٧ من جامعة عين شمس صدقونى لقد قتلنى زوجى عشرات المرات ولم يفكر أحد فى محاكمته والآن أنتم تحاكموننى لتنفيذى فيه حكم الإعدام مرة واحدة .. لقد كان يعتبرنى خادمة ولست زوجة له وكان يعشق المال لدرجة الجنون وكان الجنيه هو سيده الأول .. وأضافت أن زوجها كان قريباً لها فهو إبن خالها وإنها تعرفت عليه فى عام ٦٩ بعد طلاقها من زوجها الأول والذى توفى بعد ذلك وتم الزواج من ماهر البندارى المليونير فى غضون أيام وأضافت بأنها كانت تعتقد أن حياتها ستكون سعيدة معه .. ولكنها اكتشفت أنها واهمة .. وتحول زوجى فجأة إلى وحش كاسر حتى فى علاقاته مع الآخرين .. ومرت الأيام والسنون .. وجرت مياه كثيرة من تحت كل الجسور واعتقدت أن القدر لابد وأن يكون له كلمة فى حياتى المأساوية وربما يلفظ زوجى أنفاسه الأخيرة متأثراً بمرض «السكر» .. ولكن الأيام مرت وزوجى مازال على قيد الحياة .. وكان لابد أن أقوم بالدور الذى فشل فيه القدر وقررت الخلاص من زوجى ولكن عن طريق الآخرين .. وربما سألتنى لماذا استعنت بصديقته أى ولم أقتله بيدى والإجابة أن قلبى ضعيف ولا أستطيع رؤية أن قتيل أمامى .. وعن سر إختيارها لاثنين من أصدقاء زوجها لتنفيذ جريمتها .. قالت لقد نجحت فى أن أعرف نقطة ضعف الاثنين وهى نهمها الشديد للمال ولأنهما يعرفان حياة الجحيم التى أعيشها مع زوجى .. لم يترددا لحظة فى قبول العرض المغرى وهو منحهما ٢٠ ألف جنيه مقابل الجريمة .

وبعدها طلبت من الرائد مسعد الكومى معاون مباحث المعادى أن ألتقى مع المتهمين علاء محمد صابر وعزت محمد وقرر الاثنان أنها كاذبة وأن زوجها لم يكن بخيلاً كما ادعت وإنها نجحت فى إغرائهما تحت بريق المال لإرتكاب هذه الجريمة البشعة .. والتى تعقبنا فيها زوجها أثناء عودته من عمله فى طريق الأتوتستراد واستوقفنا سيارته وانهلنا عليه طعناً بالمطاوى حتى لفظ أنفاسه .. ولكن رجال المباحث كشفوا اللعبة بذكاء وتم القبض علينا .. أما د . سامر البغدادى ابن القتيل من زوجة أخرى .. فقرر أن زوجة ابن المتهمة كاذبة وليست حاصلة على ليسانس حقوق كما تدعى .

رابعة وزوجها

أما رابعة سليمان قاتلة زوجها عبد التواب رزق الطباخ بفندق ميناهاوس فقالت أن الغيرة الشديدة كانت السبب الرئيسى وراء جريمتها فقد قمت بذبحه أمام أولادى وهو يصلى ثم فقأت عينيه لأنه نظر لى أثناء قتله باحتقار . وإنه كان دائماً يعايرنى بوجهى الدميم وبصفة مستمرة بالزواج من فتاة أخرى حسناء وإننى اشتريت الساطور واعتبرتها الأداة التى ستعيد لى كرامتى .. وهددت أولادى بالذبح إذا أفشوا سرى وبالفعل لم يذكروا شيئاً عن الحادث لكنهم رفضوا أن ينادونى بكلمة «ماما» .. وإننى لم أستطع دفن الجثة فى بالوعة المجارى أسفل بئر السلم نظراً لضخامة جثة زوجى فقطعتها إلى قطع صغيرة ودفنتها حول المنزل فى ساعة متأخرة من الليل وفى يوم الحادث عاد زوجى إلى المنزل وكالعادة نشبت بيننا مشاجرة بسبب رغبتى فى أثنائه عن عدم الزواج من غيرى إلا إنه لم يعبأ بى وأخذ يستهزأ بى وقال لى فى سخرية سأتزوج من أخرى وسوف أرسل لكى ورقة الطلاق واضربى دماغك فى الحائط .. وقد تركنى زوجى ودخل إحدى الحجرات لأداء فريضة الصلاة وفى هذه الأثناء هويت عليه بالساطور .. فسقط صريعاً على الأرض ووجدت الدماء تنزف منه بغزارة لكن الدماء وبشاعتها لم تثرنى ولكن الذى حرك آلامى هو نظرته لى وهو فى حشرجة الاحتقار وكانت عيناه .. تقول لى .. انت حقيرة ففقأت عينيه بيدى وأخرجتها من رأسه .

كــــذابة .. كــــذابة

التقيت بجيران المتهمة وواجهتهم بأقوالها وهل كان زوجها بصدد الزواج من أخرى فأكدوا أن زوجها حسن السير والسمعة وإنها كاذبة وأنه كان يعاملها معاملة حسنة .

والغريب إننى بعد أن نشرت مجموعة من التحقيقات وبلغ عددها ثمانية تحقيقات عن هذه الجرائم .

حضرت إلىّ سيدة وهددت بذبح زوجها إذا لم أجد لها حلاً .. وقلت فى التحقيق الذى نشرته .. إنه ليس فى الأمر نكتة أو دعابة لكنها للأسف حقيقة ولكن من النوع المفزع .. سيدة تستغيث « بالمساء » وتهدد زوجها بالذبح فى حالة زواجه من أخرى وإستيلائه على شقتها .

السيدة تقول .. لست مجنونة وأطلب محامياً متطوعاً للدفاع عنى بعد أن أجبرنى زوجى على العمل كخادمة فى البيوت لأوفر له ثمن المخدرات التى يتعاطاها تصوروا لقد تنكر لحياتى الزوجية معه وبعد ٢٥ عاماً من الزواج يسعى الآن لطردى من شقتى التى أنجبت فيها ١٣ طفلاً مات منهم عشرة عدا ثلاث بنات هن كل حياتى .. رجال القانون يقولون هذه الزوجة إن صحت أقوالها فهى متهمة قانوناً بالتهديد العلنى لزوجها .. وهذا التهديد يعد جنحة وعقوبتها الحبس .. قالت اسمى نوال رمالى السيد . عمرى « ٤٧ عاماً » وأقيم فى منطقة شبرا المظلات فى مدينة السلام شارع الشهيد عبد المنعم رياض فى عام٦٧ طرق باب منزلى شاب وطلب الزواج منى ولن أصف لكم مدى السعادة التى غمرت أفراد أسرتى ولم أتخيل لحظة أثناء عقد قرانى أن هذه الزغاريد التى انطلقت ابتهاجاً بزواجى ستتحول إلى نواح وأن

الرجل الذى يجلس بجوارى فى «الكوشة» والذى سيشاركنى رحلة الحياة ما هو إلا وحش آثم .. وبعد سنوات طلب منى زوجى أن أعمل خادمة فى البيوت بحجة أنه عامل بسيط ومرتبة لا يكفى لمجابهة مطالب الحياة وأمام توسلاته لى .. وافقت على العمل كخادمة .. وكان هو الذى يحدد لى المنازل التى أعمل بها .. ولن أنسى أول مرة تقاضيت فيها مرتب من العمل كخادمة يومها عدت إلى المنزل فوجدت زوجى فى إنتظارى وقام بالاستيلاء على المبلغ ولم يترك لى مليماً واحداً وفى نفس اليوم حضرت إليه شلة السوء وامتلأت الشقة بالدخان الأزرق وقمت وصرخت فيه وبعدها علمت أنه يتعاطى المخدرات .. وفجأة اكتشفت أنه على علاقة بسيدة أخرى وهى مطلقة من زوجها منذ عشر سنوات وكان يحضرها فى غيابى إلى المنزل ليقضى معها بعض الوقت وكنت أصرخ واستنجد بالجيران وأمام ذلك قام بتطليقى واعتبرت قسيمة طلاقى إيذانا ببداية عهد جديد ولكننى كنت واهمة فبعد أن تركت المنزل .. وتركت له بناتى الثلاث حتى أصيبت ابنتى بمرض استلزم إجراء عملية جراحية لها .. وقد رفض زوجى أن تجرى لها العملية ومنع زيارتى لابنتى .

واستنجدت بأمى التى أخذت تتوسل إليه للسماح لى بالعودة إلى المنزل لكنه اشترط أن يحصل على أموالى وألا أتدخل فى شئونه ولم يكن أمامى إلا الموافقة على طلباته مقابل أن يردنى إلى عصمته وفعلاً عدت إلى المنزل ويعلم الله وحده كيف نجحت فى تدبير ثمن إجراء العملية الجراحية لابنتى وشاءت إرادة الله أن تنجو من موت محقق وزادت إهانات زوجى لى ولبناتى .. وكان يمكن لى أن أتحمل الذل والمهانة لكننى اكتشفت أخيراً أنه على علاقة بسيدة أخرى متزوجة وأنه يسعى لتطليقها من زوجها ثم يتزوجها بشقتى ويطردنى أنا وبناتى ..

وعلمت أنه كان يسير معها فى المطرية وفجأة أمسك بهما زوجها وأخرج من جيبه مطواة وطعن بها زوجى وأصابه فى جبهته ولم يجرؤ زوجى على الابلاغ عنه .. وبعدها بأيام حضرت إلى منزلنا هذه السيدة وطرقت باب الشقة وفتحت لها ابنتى وقبل أن تسألها عن هويتها .. أجابت أنا آسفة على الازعاج فأنا زوجة أبيكم الجديدة وجئت لمعاينة الشقة التى سأعيش فيها معكم .

صرخت ابنتى فى وجهها وقالت لها .. امشى اطلعى بره .. ثم أخذت ابنتى تبكى فى هيستريا وهى تقول هل هذا معقول ماذا فعلنا لأبى حتى يتصرف معنا هذه التصرفات .. إننى فى سن الزواج ومخطوبة وبدل أن يساعدنى فى شراء الجهاز يفكر هو فى الزواج مرة أخرى . ثم صمتت السيدة كأنها تستريح من رحلة عصبية مؤلمة ثم عادت تقول إننى الأن أريد شقتى حتى أستطيع أن أقوم بتربية بناتى وأن يتركنى زوجى وشأنى وإن لم يفعل ذلك فلست أقل من اللاتى أجهزن على أزواجهن .. فربما عشن نفس الظروف التى عشتها ولم يسمعهن أحد .

ـ سألت السيدة : وهل تعتقدين .. إنك بقتل زوجك ستنتهى مشكلتك .. ألم تفكرى فى مصيرك ومصير بناتك ؟

● أجابت .. بناتى لهن الله بعد ذلك المهم أن يموت هذا الطاغية الذى يتعمد الاساءة إليهن وإذلالهن .

ـ وهل تعتقدين أن القتل ليس حراماً؟

● أرجوك أن تعرفوا إننى أصلى ولا أترك فرضاً من فروض الله.. لكن ماذا أفعل؟!

ـ هل قرأت عن حوادث قتل الزوجات لأزواجهن وما رأيك فيها؟

● أنا لا أجيد القراءة أو الكتابة لكنني تابعت كل تفاصيل هذه الحوادث وكانت إبنتى تقرأ الصحف لى.. لكننى كنت أتعاطف مع هؤلاء السيدات ولم أدر سبباً لذلك وقل على لسانى أنهن أبطال ولو سمح لى بزيارتهن سأقبلهن فرداً ضحين بأزواجهن من أجل إسعاد الآخرين وربما عشن مآسى ولم يشعر بهن أحد.

وبعد أن انتهت السيدة من حديثها تساءلت

هل هذه السيدة فعلاً تستحق الوقوف معها وتكليف محام متطوع يدافع عنها؟ وإذا كان ذلك فكيف يمكن أن يتسنى لنا مساعدة سيدة تجرؤ على حمل سكين وتهدد بها أقرب الناس إليها.. وتطلب نشر صورتها وقصتها كاملة وهى لا تعبأ بالتشهير؟

وأمام ذلك توجهت إلى منطقة شبرا المظلات حيث تقيم فى محاولة للعثور على زوجها لاستطلاع رأيه لكن اكتشفت أنه غير موجود.

استطلعت رأى رجال القانون فى اعترافات هذه الزوجة وتهديدها بقتل زوجها.. فقال المستشار زكريا الشريف بمحكمة النقض أن مافعلته هذه الزوجة بإدلائها بهذه الاعترافات لا يخرج عن كونها اعمالاً تحضيرية خارجة عن نطاق التجريم.. ولا يعد ذلك مشروعات الجريمة المعاقب عليها قانوناً.. ولكن فعلته تدخل فى نطاق

التهديد إذا صحت أقوالها.. والتهديد العلنى يعد فى القانون جناية أو جنحة وعقوبتها الحبس أو السجن .



نوال .. قتيل السكين

أيضـــاً كـــاذبة

وبعد نشر الموضوع حضر إلىَّ أبناء الزوجة وقرروا إنها كاذبة فى كل ما أوردته فى أقوالها وأن والدى لم يطلب منها أن تعمل خادمة كما ادعت وأنه ينفق عليها بسخاء .

ومن هنا يتضح من خلال حواراتى مع هؤلاء المتهمات أن جميعهن يتمتعن بصفة واحدة هى الكذب .. وأنهن بهن جرأة غريبة لا تتناسب مع طبيعة المرأة وظروف حياتها .. وأرى أن من أسباب هذه الحوادث هو قانون الأحوال الشخصية الذى أسقط هيبة الرجل وهوى به من العرش الذى كان يتربع عليه وأصبحت حياة الرجل تساوى كلمة من زوجته التى تستطيع الاستيلاء على كل شىء بمجرد إبلاغها قسم الشرطة واتهامها لزوجها بأكاذيب وافتراءات .. بعدها يصبح الزوج أضحوكة أمام زوجته ومتهماً يدخل القفص بمجرد اتهامه بالتبديد أو عدم الانفاق عليها .. ثم تفاجأ بزوجها هو الذى يسعى لارضائها عكس الماضى حينما كانت الزوجة تبدى فروض الطاعة والولاء لزوجها وكانت هى الحريصة على عشها الذى تهدمه بيديها الآن .

ورأيى هذا مجرد إجتهاد خرجت به من رحلتى الطويلة فى عالم القضايا والحوادث .

إفـــتراءات معـــارض

والدكتور حلمى مراد يعلم تماماً أن حديث الماضى لن يكون فى صالحه .. وسوف يجر عليه المزيد من الآلام والأحزان وعقدة حلمى مراد.. إنه رجل عاش بلا ماض ويريد أن يصنع ماضيه فى الحاضر.. وهو يعرف تماماً من هو الأستاذ الجامعى الذى كان وراء تسريب أسئلة الإمتحان بكلية الحقوق جامعة عين شمس لصالح بعض الطلبة العرب.. ولماذا اضطر رئيس الجامعة وقتها إلى نقله للعمل بجامعة القاهرة .. وحلمى مراد تم ضبطه أكثر من مرة متلبساً بنحر الحقيقة .. فقد رفض نشر أية ردود تلقاها من المسئولين بقطاعات البترول المختلفة حول أكاذيبه وافتراءاته .. فقد كان كل همه وشغله الشاغل أن يحول وزارة البترول إلى «محمية» تدين بالولاء «لحزب العمل» وأن ينصب من أصدقائه «ودراويشه» الذين أدانهم القضاء فى قضايا مختلفة تمس الشرف أعلى مواقع السلطة داخل بلاط الوزارة التى حقق فيها عمالها الشرفاء نجاحاً باهراً لايمكن أن ينكره أحد سوى جاحد أو مكابر.. فيكفى أن قطاع البترول يحقق إنتاجاً سنوياً قيمته سبعة مليارات دولار أمريكى .. وأمام ذلك كان لابد لأحد أن يتقدم الصفوف ليفند مزاعمه وأكاذيبه ويقوم بتعرية كتاباته أمام الرأى العام ولا يخشى إرهابه وفعلاً قمت بنشر مجموعة من التحقيقات الصحفية ومن خلالها سقط القناع عن وجهه .. واكتشف الرأى العام أن جميع كتاباته عن البترول لم تكن خالصة لوجه الله والوطن وإنما جاءت جميعها مغرضة والهدف منها هو النيل من المسئولين إنتقاماً لحفنة من اللصوص تم فصلهم من الوزارة بعد إدانة القضاء لهم .. وقلت فى التحقيق الأول والذى نشر فى «المساء» بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٨٧ .. **إن هؤلاء هم قادة المعارضة**

الذين يرمون الناس بالباطل ولا يريدون لأحد أن يتصدى لأكاذيبهم .. وحلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ووزير التعليم فى عهد عبد الناصر هو واحد من هؤلاء .. ورغم تشدقه بالحرية وإدعائه إحترام القضاء قاد حملة مسعورة بدأها منذ عدة أشهر ومازالت مستمرة ضد الكيميائى عبد الهادى قنديل وزير البترول والثروة المعدنية .. وأخرج مراد كل ما فى جعبته من مركبات لفظية تحوى مختلف أنواع السب والقذف التى يعاقب عليها القانون .. وتساءل الرأى العام عن سر هذه الحملة وما هى أسبابها الحقيقية .. وهل يملك نائب رئيس حزب العمل المستندات التى من خلالها استباح لنفسه الإساءة إلى هذا الوزير بالذات ؟ .. وحتى نكون منصفين فلنبدأ القصة من أولها .. حينما تسلم الكيميائى عبد الهادى قنديل مراسم العمل بوزارة البترول وبعدها بأشهر قليلة قاد حملة تطهير ضد بعض عناصر الإفساد بالهيئة العامة للبترول وقدم بعضهم إلى النيابة العامة والنيابة الإدارية .. وكان الوضع الطبيعى لهذه الشرذمة المنحرفة أن تسعى للقصاص .. ووسط الظلام عثرت على ضالتها المنشودة فى شخص حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل الذى استغل موقعه وصفته الحزبية وأطلق لقلمه العنان دون وازع من رحمة أو ضمير وأخذ يخط به قصصاً وروايات حاول من خلالها أن يحط من قدر الوزير .. بعد إجتماعه بهذه الشرذمة فى فيللته التى يمتلكها بمنطقة مصر الجديدة .. وأمام الأسلوب المتدنى والكلمات الهابطة .. أسرع الكيميائى عبد الهادى قنديل وقدم بلاغاً إلى النائب العام .. اتهم فيه الوزير نائب رئيس حزب العمل بسبه على

صفحات « جريدة الشعب » .. وباستدعاء عادل حسين رئيس تَحرير الصحيفة .. لسؤاله .. قرر بأن حلمى مراد لم يقدم إليه أية وثائق أو مستندات تؤكد إدانة الكيميائى عبد الهادى قنديل وتثبت صحة إتهاماته للوزير .. وقرر بأنه ينشر هذه المقالات دون مستندات لثقته فى شخص الكاتب .. وباستدعاء حلمى مراد لسؤاله .. لم يقدم شيئاً يؤكد إتهاماته وخلال مراحل التحقيق حاول التهرب بادعاء المرض ورغم أن القضية مازالت منظورة أمام النيابة العامة تمادى حلمى مراد فى غيه .

الملهاة المضحكة

ولم يجرؤ حلمى مراد أن يكشف عن السر الحقيقى لهذه الحملة المنظمة ضد وزير البترول والذى أصبح شاغله الأول فى الآونة الأخيرة وأن عقدته من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هى السبب الحقيقى وراء هذه الحملة أما شرح هذه الفقرة فيقتضى بنا أن نعود إلى التاريخ حيث قام عبد الناصر بطرد حلمى مراد من مجلس الوزراء وعزله من منصبه وكلنا يعرف هذه القصة وتشاء المقادير أن يكون هناك شبه كبير بين الكيميائى عبد الهادى قنديل والرئيس جمال عبد الناصر مما دفع الدكتور مراد أن يقرر للمقربين منه بأن حملته تعود لكراهيته الشديدة للكيميائى عبد الهادى قنديل.. الذى ما إن يرى صورته حتى يتذكر عبد الناصر والأيام السوداء التى تعرض فيها للظلم والتنكيل فى عهده .. هذا من ناحية .. أما السبب الآخر فى إستمرار مقالات مراد وسب الوزير قنديل فإنه يهدف من خلالها أن يطيل من أمد التحقيقات ويكسب بذلك حلمى مراد مسافة زمنية جديدة ولذا فطن دفاع وزير البترول لهذه الحيلة وقرر عدم تقديم بلاغات جديدة ضد نائب رئيس حزب العمل والاكتفاء بالبلاغ الأول والذى مازال التحقيق فيه مستمراً .. وإذا كان أستاذ القانون قد نسى الدرس وهو هل يجوز له التعليق على قضيته أثناء نظرها أمام النائب العام وهو يعرف تماماً أن تماديه فى الكتابة عنها يخلق شبهة التأثير على سلطات التحقيق خاصة وأنه هو المتهم بسب الوزير قنديل وإسناد وقائع غير صحيحة إليه وأمام ذلك قررت طرح هذه القضية على رجال القضاء لاستطلاع رأيهم فيها .. يقول المستشار عبدالرؤوف قبطان رئيس محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية إنه مادام قد أبلغ أحد الأشخاص النائب العام فى جريمة معينة نسبها إلى شخص معين وتولت النيابة التحقيق فإنه لا يجوز له النشر بإحدى الطرق المشار إليها بقانون العقوبات فى الصحافة أو

غيرها وذكر أموراً من شأنها التأثير على رجال النيابة المكلفين بالتحقيق أو التأثير على الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة فى ذلك التحقيق ولذلك وضع قانون العقوبات نص المادة «١٨٧» منه معاقباً من يفعل ذلك بالحبس مدة لاتتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتزيد عن خمسمائة جنيه ولقد رأى المشرع ذلك الجزاء لأنه يعلم أن وسائل الإعلام تؤدى دوراً إجتماعياً هاماً فهى السبيل إلى إقامة وحدة معنوية بين أفراد المجتمع فهم يعلمون عن طريقها بالأمور التى تهمهم جميعاً فتكون رباطاً يجمع بينهم .

أما الدكتور أحمد العطار أستاذ القانون المدنى بحقوق عين شمس فيرى أنه لا يجوز توجيه نظر القاضى إلى وجهة معينة ولو بصورة غير مباشرة ذلك لأن القاضى الذى يتعرض لموضوع الدعوى ويراجع كافة تفاصيلها وما أبدى فيها من أقوال أو نسب من اتهامات فإن تقدير ذلك كله ومدى انطباق قانون العقوبات عليه هو من مسائل السلطة التقديرية ومن البديهى أن القضاء المصرى يتمتع بأعلى قدر من النزاهة بحيث يتنافى ذلك مع ما ينبغى ألا يكون هناك أى تأثير على القضاة وبالمثل لأعضاء النيابة العامة الذين يمثلون المجتمع بأثره وباعتبارهم جهة الادعاء فى كافة الدعاوى الجنائية ولهم صلاحية مطلقة إما فى تحريك الدعوى الجنائية أو تقديم متهم معين إلى المحاكمة .. وإما أن يصدروا أمرا بالحفظ أو أمرا بالا وجه لاقامة الدعوى لأسباب موضوعية أو قانونية وكل ذلك موجود بقانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات الأمر الموجب من خلاله لكفالة تمام الحرية لعضو النيابة فى أن يتصرف وفق ضميره الذى هو الرقيب الوحيد عليه فى كل ما يأتيه من اجراءات

التحقيق والمرافعة أمام القانون الجنائى .. اما المستشار زكريا الشريف بمحكمة النقض فيقول أنه لا يجوز التعليق بإبداء الرأى فى أى موضوع مطروح أمام جهة التحقيق أو أمام المحكمة حرصا على سير اجراءات القضية ..

رد الفعل

وكانت صدمة حلمى مراد عنيفة أثر ظهور هذا التحقيق على صفحات « المساء » .. وكانت سطوره أشبه بالمطرقة التى هوت على جميع افتراءاته .. ولم يعلق على ما نشر بشيء وظهرت عدة اعداد متتالية من جريدة « الشعب » وهى تخلو من الاشارة أو التعرض . من قريب أو بعيد للكيميائى عبد الهادى قنديل وزير البترول والثروة المعدنية .

وفى يوم الثلاثاء ٥ يناير ٨٨ خرج حلمى مراد على الرأى العام بأراجيف وأكاذيب جديدة .. وادعى فى مقاله أن نيابة أمن الدولة العليا تحقق مع وزير البترول فى ١١ اتهاما ضده .. ولم يدر بخلد حلمى مراد أن أحدا سيتصدى له . بعد أن صمت أثر نشرى للتحقيق الأول لعدة أسابيع وصنع من نفسه « اسفنجة » لامتصاص ردود الفعل .. وكانت المفاجأة حينما تصديت له بتحقيق آخر تحت عنوان « أسرار جديدة لحملة الدكتور حلمى مراد » ضد وزير البترول .. لماذا يدافع نائب رئيس حزب العمل عن الذين أدانتهم التحقيقات » ..

وقلت فى يسطور التحقيق الصحفى .. نفى مصدر قضائى على مستوى عال كل ما أوردته جريدة « الشعب » الصادرة صباح اليوم من أن نيابة أمن الدولة العليا تحقق فى ١١ اتهاما موجها لوزير البترول .. وأكد المصدر أن النيابة تحقق مع الدكتور حلمى مراد فى البلاغات المقدمة ضده من الكيميائى عبد الهادى قنديل وتكشف « المساء » أبعادا جديدة فى الحملة التى شنها الدكتور حلمى مراد ضد

وزير البترول والتى بدأت خيوطها تتشابك منذ سنوات واستمرت
حتى الآن ..

أصل الحكاية

وأصل الحكاية كانت حينما تعاقدت شركة « بتروجيت » على شراء قطعة أرض « بالهايكستب » لبناء مبنى للشركة عليها .. وفوضت الشركة عمر عبد العزيز مدير عام الشئون القانونية لشراء قطعة أرض .. وبعد أن دفعت الشركة نصف مليون جنيه ثمن الأرض تبين أنها داخلة فى التنظيم وأن عمر عبد العزيز تواطأ مع صاحب الأرض لاخفاء هذه الحقيقة وتقاضى منه مبلغ خمسة آلاف جنيه .. وعلى الفور أحيل الأمر إلى النيابة الادارية وتبين أن عمر عبد العزيز مدير الشئون القانونية على علم تام بأن الأرض داخلة فى التنظيم ولم يخطر رئيس شركة بتروجيت بذلك .. وانتهت النيابة الادارية إلى احالته إلى المحاكمة التأديبية وقيدت القضية برقم ٥٥ لعام ٨٦ .. كما كشفت تحقيقات النيابة عن قيام عمر عبد العزيز باختلاس قطع غيار سيارته المملوكة للشركة وتأكدت النيابة الادارية من ذلك بموجب القضية رقم ٦١ لعام ٨٥ والتى انتهت فيها بمجازاته اداريا ..

وقفه عن العمل

وبناء على هذه المخالفات الجسيمة صدر قرار رئيس هيئة البترول بتشكيل لجنة للتحقيق معه ووقفه عن العمل .. وكانت الطامة الكبرى حينما أسرع مدير الشئون القانونية الموقوف والذى أدين فى تحقيقات النيابة الادارية يستغيث بشقيقه الأكبر ويعمل نائب لرئيس هيئة البترول للشئون المالية والاقتصادية والذى هدأ من روعه وقرر أن الأمر لن يمر بسهولة وأسر الاثنان والتقيا بالدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل وصديقهما الحميم بفندق « سونستا » .. وقرروا عقاب وزارة البترول وعلى رأسها الوزير عبد الهادى قنديل بشن حملة ضارية عليه وعلى رئيس « شركة بتروجيت » وهو المهندس كمال مصطفى .. وبالفعل بدأ الدكتور حلمى مراد سلسلة من المقالات اللاذعة والتى وصف فيها مدير الشئون القانونية المنحرف بأنه شهيد « بتروجيت » ولم يذكر حلمى مراد الحقيقة ولم يتعرض لانحرافات مدير الشئون القانونية وبدأت المساومات تحت جنح الظلام بين نائب رئيس الهيئة وشقيقه مدير الشئون القانونية وأخذوا يجمعون شراذم المنحرفين لصفهم .. وحينما بلغ نائب رئيس الهيئة سن المعاش زادت ضراوة الحملة التى يشنها الدكتور حلمى مراد لاجبار وزير البترول على مد خدمته دون جدوى .

ولم يكتف الدكتور حلمى مراد بذلك بل دافع عن أحد المهندسين والذى يعمل بشركة بتروجيت وادعى أنه يتمتع بكفاءة نادرة مع أن هذا المهندس كان قد أجرى معه تحقيق بسبب استيلائه على مبالغ مالية بلغت عشرة آلاف جنيه من احدى الشركات اليابانية وتم التحقيق فيها

وقد أحيل المهندس إلى اللجنة الثلاثية وتم فصله ..

وقام المهندس برفع دعوى على شركة بتروجيت ولكنه خسرها ..

ذروة المأساة

وكانت الدراما المؤثرة حينما أصدر وزير البترول قرارا بإلغاء انتداب مكرم فهمى وكيل أول وزارة البترول والذى تم انتدابه من هيئة البترول بعد أن أعد تقريرا يضر بميزانية الوزارة .. وتقدم مكرم فهمى باستقالته إلى الوزير الذى قبلها على الفور وما أن وافق عليها حتى عاد يتوسل للوزير مرة أخرى للعدول عنها . وحينما رفض الوزير أسرع مكرم إلى حلمى مراد يستغيث وكانت النتيجة مقالا ناريا بصحيفة « الشعب » يندد بالوزير لصالح وكيل الوزارة المستقيل ..

لا تعليق

واتصلت بالمستشار محمد شوقى محمود رئيس محكمة أمن الدولة العليا السابق ومحامى وزير البترول لسؤاله فيما نشرته صحيفة « الشعب » فقال الرجل انه لا تعليق ما دام الأمر فى يد النيابة وأننا لانقبل أن نتحدث فى موضوع مازال رهن التحقيق احتراما منا لسلطة التحقيق وهي فرع من فروع القضاء .. وإذا قدمت النيابة القضية للمحكمة فسيكون لنا حديث طويل عن أمانة الكلمة مع حلمى مراد وسيلقى كل انسان جزاء ما اقترفته يداه ..

التحقيق الثالث

وفى يوم الثلاثاء ١٩ يناير ٨٨ فاجأ حلمى مراد الرأى العام بأكاذيب وافتراءات جديدة واعتمد فى مقاله على غير المتخصصين واعتبر كل ما أبلغه به المنحرفون حقيقة لامراء فيها وقد تصديت له فى تحقيق جديد مطبقا القاعدة الصحفية التى تقول « بلاغ واحد لا يكفى » لظلم الناس والاطاحة بهم .. ونشر التحقيق تحت عناوين .. **« وانكشفت مغالطات حلمى مراد » .. ضد وزير البترول .. نائب رئيس حزب العمل يستقى معلوماته من موظف فاشل عمل سفرجيا بالبرازيل .. يا دكتور كيف تحسب البترول الخام بالسعر العالمى ومنتجاته بالسعر المحلى .. معمل تكرر اسيوط .. مهم .. مهم وهذه هى الأسباب » .. والآن ما رأيك صديقك صاحب المخالفات الجسيمة معروض على اللجنة الثلاثية ..**

وقلت ظهرت مغالطات خطيرة فى الحملة التى يقودها حلمى مراد ضد وزير البترول .. وتبين أن نائب رئيس حزب العمل يستقى معلوماته التى هاجم فيها معمل تكرير أسيوط من سفرجى عمل بالبرازيل لمدة خمس سنوات .. والغريب أن أستاذ الاقتصاد احتسب فى مقاله السعر الخام للبترول بالسعر العالمى ومنتجات البترول بالسعر المحلى .. وهو خطأ لايصح أن يقع فيه أمثال حلمى مراد .. وسنتحدث اليوم عن تسع مميزات لمعمل تكرير بترول أسيوط الذى حاول الدكتور هدمه على رؤوس أصحابه وأن الحقيقة المؤلمة تكمن فى أن الدكتور حلمى مراد لم يكتف فى حملته المسمومة التى اعتمد فيها على شراذم المنحرفين فى وزارة البترول والتى أطاح بأحلامها الكيميائى

عبد الهادى قنديل وإنما تعدى ذلك إلى استقائه لمعلوماته من غير المتخصصين وخاصة حينما اعتمد على أحد الموظفين الذين أمدوه بمعلومات خاطئة عن معمل تكرير أسيوط .. والغريب أن هذا الموظف قبل التحاقه بالعمل بشركة بتروجيت عمل سفرجيا لمدة خمس سنوات بالبرازيل وكان قد سافر إليها هربا من التجنيد وحينما عاد إلى مصر بعد سنوات والتحق بالعمل بوزارة البترول ونجح هذا الموظف فى ابتزاز رؤسائه السابقين من شلة المنحرفين التى اعتمد عليها الدكتور حلمى مراد فيما بعد فى تدبيج مقالاته وذلك بكثرة السفر بدعوى شراء المهمات وبالتحديد فى عام ٧٦ ونظرا لكثرة سفرياته فقد أطلق عليه زملاؤه وقتها « بالرجل الطائر » .. وحينما أطيح برؤسائه المنحرفين تم تقليص سفرياته وتحجيمه ومن هنا بدأ يبحث عن الشخص الذى يعوضه عما فقده ووجد ضالته المنشودة شأنه فى ذلك شأن رؤسائه السابقين فى شخص الدكتور حلمى مراد وبدأ يجمع المعلومات الخاطئة عن معمل تكرير أسيوط .. وبدأ يستجيب له نائب رئيس حزب العمل ويعتمد عليه فى معلوماته ..

والغريب أن الدكتور حلمى مراد لم يتكلم أو يعارض حينما تمت الموافقة على انشاء معمل تكرير أسيوط من مجلس الشعب فى عام ٨٢ وبدأ يهاجم المعمل بعد خمس سنوات من الموافقة عليه ووقع فى خطأ حينما احتسب سعر البترول الخام بالسعر العالمى والمنتجات بالسعر المحلى المحدد من الدولة .. والمعروف أنه إذا أراد أى شخص القيام بدراسة اقتصادية لابد وأن يكون أساس الحساب واحدا .. فأما أن يكون جميعه بالسعر العالمى أو بالسعر المحلى .

مميزات معمل أسيوط

وتعمد الدكتور حلمى مراد ألا يذكر أية ميزة لمعمل أسيوط ونحن نسأله .. هل يمكنك انكار أن هذا المعمل سيغطى جميع استهلاكات الوجه القبلى من المنتجات البترولية بصفة عامة فى الوقت الذى أصبح فيه من المستحيل توفير هذه المنتجات سواء بالنقل النهرى أو بالسكة الحديد أو بالنقل البرى حتى عن طريق خطوط الأنابيب . **وهل تنكر أنه** لو لم يتم انشاء هذا المعمل فإن الأمر كان يقتضى استثمارات جديدة لتوسعة الخطوط من شقير إلى السويس إلى القاهرة إلى أسيوط لتغطية الاستهلاك المتزايد وأن الأوفر اقتصاديا هو اقامة خط مباشر من شقير إلى أسيوط وعمل الاستثمارات فى أسيوط بدلا من السويس بالاضافة إلى أن وجود معمل أسيوط سيعمل على التوزيع الاستراتيجى لمعامل التكرير حتى لا يتكرر ما حدث فى عام ٦٧ من اختناق فى التمويل البترولى عند ضرب السويس .

● **كذلك وهل يستطيع الدكتور حلمى مراد** أن ينكر أن اقامة مثل هذا المعمل بمجتمع الصعيد يمثل خطوة حضارية وضرورية لتطور الوجه القبلى ..

● وهل ينكر أن هذا المعمل سيفتح أبوابا جديدة للعمالة بنسبة ٨٥٪ لأبناء الصعيد .. مما سيقلل من مساحة الجريمة داخل الوجه القبلى حينما يتحول المجتمع هناك إلى مجتمع صناعى ..

وإذا كانت الحملة التى قادها الدكتور حلمى مراد قد أكدت على عدم أهمية وجود فائض التكرير وبالتالى لا داعى لانشاء هذا المعمل فإننا نقول أن وجود فائض التكرير ضرورى كما هو متبع فى مختلف

دول العالم لتغطية فترات العمرات وتغطية حالات الاطفاء الاضطرارى .. ومن سخريات القدر أن يدعى حلمى مراد فى حملته أنه بانشاء معمل أسيوط تم وقف التوسعات فى معامل أخرى .

وهذا غير حقيقى لأن هناك توسعات فى شركة القاهرة بنحو ٢,٧ مليون طن ٢,٥ مليون طن فى شركة النصر للبترول فى العريش ..

اللجنة الثلاثية

وانهيت التحقيق قائلا بأننى أزف إلى الدكتور مراد خبرا يسره بأنه سيتم اليوم عرض عمر عبد العزيز مدير الشئون القانونية السابق « بتروجيت » وأحد الذين دافع عنهم حلمى مراد باستماتة واعتمد عليهم فى حملته .. على اللجنة الثلاثية للنظر فى أمر فصله وذلك بعد ثبوت مخالفاته الجسيمة من اختلاس ورشوة ..

والجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنتين فنيتين لفحص مخالفاته كانت اللجنة الأولى برقم ١٢٠ لعام ٨٧ واللجنة الثانية بقرار رئيس الهيئة رقم ٦ لعام ٨٨ وقد أدانت اللجنتان عمر عبد العزيز بعد أن ثبت من محاضر التحقيق التى أجرتها النيابة الادارية تلاعبه فى شراء قطعة الأرض التى أقيم عليها مبنى الشركة .

التحقيق الرابع

وفى يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٨٨ ادعى حلمى مراد فى مقال له بصحيفة « الشعب » أن العمل قد توقف بمعمل تكرير أسيوط .. ولم يكلف حلمى مراد نفسه مشقة الاتصال بأحد من المسئولين عن المعمل لكى يتأكد من صدق المعلومات التى تلقاها قبل أن يخط أى كلمة بقلمه المسموم .. وطبقا لقاعدة « بلاغ واحدَ لا يكفى » لكى يعتمد الصحفى أو أى كاتب على ما يخطه للملايين من أقوال ومقالات فقد قمت بالاتصال بالسيد محمد رشاد عبد الحميد نائب رئيس هيئة البترول للعمليات وقد نفى كل ما أشاعه الدكتور حلمى مراد فى مقاله بصحيفة الشعب وتساءل نائب رئيس الهيئة مستغربا من أين استقى الدكتور حلمى مراد هذه المعلومات .. وقال فى التحقيق الصحفى الذى نشرته « المساء » كيف يتوقف العمل فى معمل تكرير بترول أسيوط وهو لم يبدأ تشغيله بعد ..

وأضاف السيد محمد رشاد فى حديثه معى .. اسمع يا أستاذ تهامى .. أن أبسط القواعد العلمية والفنية فى تشغيل الوحدات البترولية تقول انه لكى تعمل الوحدة فلابد من أن تمر بفترة تجارب قبل تشغيلها وأن هذا هو ما حدث فقد بدأت الهيئة بفترة تجارب بوحدة تكرير أسيوط وكان ذلك فى نوفمبر الماضى وتم الانتهاء من هذه التجارب تمهيدا لتشغيل هذه الوحدة .. ومن هنا يتضح أن ما جاء بمقال حلمى مراد بعيدا تماما عن الحقيقة ..

وكان يمكنني أن أكتفى بهذا القدر من الرد المفعم لكاتب الصدفة حلمى مراد .. إلا أن ادعاءاته تعدت كل مألوف فقد اتهم الكيميائى عبد الهادى قنديل وزير البترول بأنه يتستر خلف أحد الصحفيين الشبان لذكر معلومات خاطئة وطبعا المقصود بالصحفى الشاب هو مؤلف هذا الكتاب وقلت فى التحقيق أننى أود أن أقول للدكتور حلمى مراد وحتى تهدأ نفسه الثائرة أن مبادرة تفنيد أكاذيبه قدبدأتها إيمانا منى بحق الجماهير فى معرفة حقيقة كل ما يدور حولها ولن تترك « المساء » الساحة خالية له يمارس فيها ما تمليه عليه أى فئة مغرضة من معلومات كاذبة مضللة .. وللحقيقة والتاريخ الذى هو « قاض صارم لا يدجى ولا يجامل » فإن وزير البترول قد رفض الخوض فى غمار هذه الحملة منذ بدايتها ولو أراد ما منعه أحد .. وقد جاء موقف الوزير إيمانا منه بأن جميع المعلومات الواردة فى مقالات الدكتور مراد غير دقيقة وأبسطها ما خرج به على الرأى العام اليوم ونفاه المسئولون فى مقدمة هذا التحقيق .. كما أن المعلومات مبتورة ولا أساس لها من الصحة .. وبالتالى تنتفى موضوعية الحوار .. حتى لايختلط الحابل بالنابل وحتى لا تتوه الحقيقة وسط الأكاذيب .. وقد اتصلت ولأول مرة « والله على ما أقول شهيد » بالكيميائى عبد الهادى قنديل راغبا فى معرفة رأيه فيما أثير عن استجوابه فقال الوزير فى حديث أراده قصيرا وسريعا .. ان الاستجواب مكانه مجلس الشعب وليس صفحات الجرائد وفى الموعد المحدد سأرد على الاستجواب .. وفى الموعد المحدد ظهر الوزير جاهزا للرد فى مجلس الشعب ولم يظهر النائب

مقدم الاستجواب حيث كان مسافرا إلى الخارج وهو يعلم بأن لديه جلسة الاستجواب وقلت فى التحقيق الصحفى ردا على تساؤل حلمى مراد الذى يدافع عن بعض المتهمين والمتورطين فى قضايا اختلاس داخل وزارة البترول والذى تساءل لماذا لم يقدم مدير الشئون القانونية للنيابة العامة بعد اتهامه بالاختلاس بدلا من فصله إذا كان مدانا .. « وأجبت » .. نقول ردا عليك أن صديقك سبق وأن أدانته النيابة الادارية وهى سلطة تحقيق وأحالته للمحاكمة التأديبية وبناء عليه تم عرضه على اللجنة الثلاثية .. اذن فصله يا دكتور يتفق مع أحكام القانون ..

الرجل الطائر

أما تغاضيك عن الرد أو التعليق على قصة الرجل الطائر وتعمدك الحديث عن عدم معرفتك به وهو الرجل الذى سافر إلى البرازيل وعمل سفرجيا لعدة سنوات هربا من شرف التجنيد فى بلاده وعاد بعد ذلك إلى البلاد بعد أن تخطى سنه القانونى فترة التجنيد فأقول له إذا كنت لا تعرفه فيمكنك أن تسأل صديقه الذى يصطحبه يوميا إليك وتمضيان الساعات داخل فيلتك بمصرالجديدة .

سقطة خطيرة

وبعد نشر هذه التحقيقات أحس حلمى مراد أنه قد تم تضييق الخناق عليه .. بعد أن تم تمشيط كل كتاباته من أجل العثور على الحقيقة .. وبعدها بدأ يستغيث بأعضاء مجلس الشعب فى الحزب الذى ينتمى إليه .. وفعلاً نجح فى إقناعهم بإذاعة نص الاستجواب الخاص بوزير البترول وذلك بنشره فى صحيفة الشعب . وذلك بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢ قبل نظره تحت قبة المجلس .. وقد تصديت لهذه الجريمة **ونشرت تحقيقاً صحفياً بعنوان جريدة الشعب «تخالف كل التقاليد الدستورية» .. نشرت نص إستجواب وزير البترول قبل نظره فى مجلس الشعب .**

وقلت خالفت جريدة الشعب كل التقاليد الدستورية المتعارف عليها وذلك بإذاعتها نص الإستجواب الخاص بوزير البترول الكيميائى عبد الهادى قنديل والمقدم من أحد نواب حزب العمل قبل نظره تحت قبة المجلس .. صرح مصدر قضائى بأن القاعدة العامة فى تحديد موعد الاستجواب متروك لمجلس الشعب .. وذلك لأن الاستجواب يتطلب من الحكومة أن تكون جاهزة للرد على محتواه . ولذلك يترك دائماً لسلطة المجلس بالاتفاق مع الحكومة تحديد موعد الاستجواب من إتهام الحكومة قبل الموعد المحدد له فى أية صحيفة وإذا حدث ذلك ونشر الاستجواب فإنه يمثل إعتداء صارخاً على دستور البلاد .. وتساءل المصدر القضائى فى نهاية حديثه .. بأنه إذا كان الاستجواب قد أذيع نصه قبل مناقشته فما فائدة إثارته تحت القبة إذن فيما بعد ؟

سلطة الإتهام

وبعيداً عن السقطة الخطيرة التى ارتكبتها صحيفة الشعب فإن الجريدة قد نصبت من نفسها أداة إتهام وتحقيق فى نفس الوقت وراحت تكيل الإتهامات فيما أسمته بنصوص الاستجواب دون سماع رأى الوزير وقالت فيما قالته وعلى مدى أسبوعين أن الوزير أغرق البلاد فى تصريحات وردية عن الصحوة البترولية وأن الوزير يزيد إنتاج البترول كلما إنخفض سعره وأن الوزير أيضاً يبدد البترول ويعلم أنه سينتهى عام ٢٠٠٠ .. ودارت فحوى ما أسموه بالآستجواب والذى يستلزم فى أبسط قواعده أن يكون للمستجوب رأى فيما يستوجب فيه .. وإلا فكيف يمكن أن نسميه إستجواباً .. حول خفض معدلات البترول وأن كارثة تنتظر البلاد نتيجة زيادة معدلات الإنتاج وتصديره بأبخس الأثمان .. وأن صادرات البترول تمثل ٦٥٪ من إجمالى صادرات مصر وهى حصيلتنا الأساسية المضمونة من النقد الأجنبى وأن إقتصادنا إقتصاد هش .. وقلت أن الغريب هو أن تستشهد صحيفة الشعب بمعهد «شلواح» الإسرائيلى كما أضافت الصحيفة بأننا مهددون بنصوب البترول فإنتاجنا الزائد بلغ ٤٤ مليون جنيه سنوياً .. وأن الاحتياطى يكفى لمدة ١٤ عاماً فقط .

الحلقـــة الثانيـــة

وإستكمالاً للسقطة الدستورية الخطيرة نشرت الصحيفة فى عددها الصادر فى ٩ – ٢ على لسان نائب رئيس حزب العمل وأحد أفراد أسرة وعائلة مراد موضوعاً يدور حول الاتفاقات مع الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب عن البترول .. وقالت الجريدة أن الشركات الأجنبية تستكشف وتنتج ٩٧٪ من بترولنا .. والشركة العامة المصرية تنتج ٣٪ من البترول .. وتستكشف فى ١/ من أراضى البحث والتنقيب وكانت نسبة إسهام الشركة الوطنية فى إنتاج البترول ٤٤٪ عام ١٩٦٠ ثم ٢٥,٨٪ عام ١٩٦٥ وإنخفضت فى عهد الكيميائى عبد الهادى قنديل إلى أقل نسبة وهى ٣٪ .. وأفادت الصحيفة فى عناوين الاستجواب المزعوم أن وزير البترول يعمل على زيادة حصة الأجانب وخفض حصة مصر من البترول المصرى وجهاز المحاسبات يحذر من إنخفاض حصة مصر إلى أقل من النصف ويتهم الوزير بمحاباة الأجانب .

الخبراء المختصون

وكان لابد لى أن أرد على هذه الأقاويل الكاذبة وذلك باستطلاع رأى الخبراء المختصين .. **يقول رئيس هيئة البترول** رداً على ماأثير بصحيفة الشعب الصادرة أمس وعددها الماضى بأن تحديد سياسة إنتاج البترول فى مصر يعتمد على عوامل كثيرة أهمها حجم المخزون والذى يمثل إحتياطى البلاد .. وأهم هذه العوامل سد حاجة الإستهلاك المحلى وأضاف رئيس الهيئة أن قطاع البترول هو القطاع الوحيد فى البلاد المكتفى ذاتياً بالاضافة إلى أنه بعد سد حاجة الاستهلاك المحلى واسترجاع أموال المصروفات على البحث والتنمية فإننا نقوم بتصدير حصة لتوفير العملة الصعبة لتنمية القطاعات الأخرى فى الدولة وسد حاجة الاستهلاك ثم بعد ذلك يتم تسديد حصة الشريك الذى يقوم بالتمويل .. وقال أن قطاع البترول يفخر بأنه يمثل ٦٥٪ من إجمالى صادرات مصر .. وهو ماقررته صحيفة «الشعب» ويتضح أنه من الخطة الخمسية الماضية بعد سد حاجة الاستهلاك وتنفيذ جميع مشروعاته بالتمويل الذاتى أن سدد قطاع البترول عشرة مليارات دولار لخزينة الدولة .. أما بالنسبة لما سيؤثر على المخزون فإن الخطة الخمسية قد ثبتت معدلات الإنتاج على ٤٤ مليون طن فى السنة أى ما يعادل ٨٧٠ ألف برميل فى اليوم .. أما عن الزيت الخام وكيفية المحافظة على المخزون فإن ذلك يتم بزيادة معدلات البحث والاستكشاف التى تتم وفقاً للخطة الموضوعة حتى يمكن تعويض ما يتم إنتاجه .

أما عن الفصل الثانى من الاستجواب والذى أثير أمس فيرد رئيس الهيئة بأن الهدف من الاتفاقيات الجديدة بما أدخل عليها من تعديل فى نص الغاز هو تشجيع الشركات على البحث والتنقيب وتنمية الغازات بنفس الشروط التى تعطيها هذه الاتفاقيات للزيت الخام وذلك حتى تستطيع الدولة المضى فى سياسة التوسع فى إستغلال الغازات المصاحبة والطبيعية لاحلالها محل الوقود السائل الذى نتمكن من تصديره لزيادة حصيلة الدولة من جهة ومن جهة أخرى مقابلة التوسع فى إنتاج المحطات التى تدار بالطاقة النظيفة فمثلاً تعديل نص الغاز فى إتفاقية بدر الدين فى الصحراء الغربية ولى شركة شل سيتيح إنتاجاً قدره ١٨٠ مليون قدم مكعب يومياً كما ستتمكن الشركة العامة للبترول من إنتاج حقل أبو سنان الذى اكتشف عام ١٩٨١ .. واستثمر حتى الآن مبلغ ١٩٠ مليون دولار ولم تستطع إنتاجه لصغر المعدل المتوقع منه وزيادة التكلفة لتوصيل هذه الكمية إلى الشبكة القومية .. ولكن بعد تنمية حقل بدر الدين وربطه بخط أنابيب حتى الاسكندرية سينقل إنتاج الشركة العامة فى هذا الخط بدون تكلفة .. كما ستتمكن شركة البتروكيماويات من إنشاء مصنع «الايثيلين» اللازم كمادة خام لإنتاج منتجاتها .. وبدون تعديل هذا النص لم نكن نستطيع إنتاج هذا المصنع وإنتاج هذه الحقول .. كما نصل فى هذا التعديل على زيادة حصة مصر من الزيت الخام من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ وهذا يعنى زيادة الحصيلة بمقدار ٦٠ مليون دولار من المخزون المعلوم الآن وتزيد هذه الحصة بزيادة الاكتشافات فى المستقبل وتقدر تكاليف مشروع شركة شل لتنمية

حقل بدر الدين وسترا بحوالى ٤٠٠ مليون دولار.. كما سيتيح تعديل نص الغاز تنمية حقل شمال الدلتا لانتاج حوالى ١٦٠ مليون قدم مكعب يومياً لمد الشبكة الموجودة بالغازات اللازمة لتشغيل محطات كهرباء دمياط والمقرر إستهلاكها يومياً بحوالى ٢٠٠ مليون قدم مكعب .. وإن لم يتوفر هذا الغاز فسيتم توفير سولار يقدر بحوالى ٥٢٠٠ طن يومياً ويبلغ ثمنها حوالى ٧٢٠ ألف دولار يومياً كان سيتم إستيرادها بالكامل .. ويبلغ إنتاج مصر عامة .. من الانتاج الآن .. والمستهلك فى الصناعة والمنازل ٦٥٠ مليون قدم مكعب فى اليوم .. وتطلب وزارة الكهرباء خلال الخطة الخمسية المالية بالاضافة إلى ما يتم إستهلاكه حالياً حوالى ٨٠٠ مليون قدم مكعب .. ولن تستطيع الاستثمارات المتاحة فى الدولة الآن تغطية إنتاج الغاز المطلوب ولن يتم ذلك إلا عن طريق تعديل نصوص الغاز التى وافق عليها مجلس الشعب أما من ناحية الزيت الخام فستبلغ حصة مصر حوالى ٦٤٪ من الانتاج وباقى النسبة يسدد من مصاريف البحث والانتاج والتشغيل وحصة مصر حوالى ٦٤٪ من الإنتاج وباقى النسبة سيرد من مصاريف البحث والإنتاج والتشغيل وحصة الجانب الأجنبى .. وقد دفعت هذه الاتفاقيات الشركات الأجنبية للبحث عن البترول فى الصحراء الغربية التى زادت من إنتاجها .. وأكد رئيس هيئة البترول أن الاتفاقات التى تمت الموافقة عليها فى مجلس الشعب بلغت من حصة الجانب المصرى فى بعض الحالات إلى ٨١٪ مقابل ١٩٪ للجانب الأجنبى . وتساءل رئيس الهيئة فى دهشة من أية اذن استقى مقدم الاستجواب معلوماته التى ادعى فيها أن جهاز المحاسبات حذر من إنخفاض حصة مصر .. ؟

وقلت وقتها فى هذا التحقيق أن الرد على إدعاءات حلمى مراد وصحيفته يحتاج إلى مجلدات خاصة فى مجال البترول ولذا فإننى سأكتفى بكشف المخالفات الصارخة التى يستطيع الرأى العام أن يتبين منها الخيط الأبيض من الخيط الأسود وأبسطها ماأثاره فى مقالاته السابقة من أن معمل تكرير أسيوطذ قد تم بناؤه على مساحة ألف فدان صالحة للزراعة .

وأمام ذلك قمت بالسفر إلى أسيوط وشاهدت على الطبيعة الإعجاز المصرى الذى تم بأيد مصرية فى بطن جبل «جحدم» بأسيوط وأن الأرض التى ادعى فيها من خلال مقالاته التى يحصل على معلوماتها من مصادر غير موثوق بها بأنها زراعية هى أرض رملية وصخرية ولا تصلح إطلاقاً للزراعة .. وهذا ليس رأينا ولكنه رأى المئات من الخبراء والعاملين الكادحين فى هذا المشروع .. وتمنيت أنه لو يتحقق مرادى .. فى أن يكون مراد معنا حتى يسمع ما يردده أبناء مصر من العاملين فى هذا المشروع ورأيهم فى كتاباته عن قطاع البترول .. وأنهيت التحقيق بقولى .. بقيت نقطة هامة نهمس بها إلى الدكتور والذى أخذ على عاتقه الدفاع عن مدير الشئون القانونية بتروجيت وقد سأل من خلال كتاباته أنه إذا كان عمر عبد العزيز قد أخطأ فلماذا لم يتم إحالته للنيابة وقد سبق لى أن أجبت على تساؤله خلال التحقيقات الماضية واليوم قد صدر قرار بفصله بإجماع أعضاء اللجنة الثلاثية التى تم تشكيلها بعد أن أدانته تحقيقات النيابة الإدارية وذلك بتلاعبه فى شراء قطعة الأرض الخاصة بمبنى شركة بتروجيت .

الحصـــــــــار

وبعد هذا التحقيق أحس حلمى مراد بأنه فقد الأرض التى يقف عليها وإنه انكشف بكتاباته أمام الرأى العام وأن معظم مقالاته أصبحت « مضروبة » فأراد أن يخرج من هذا الحصار فأعلن عن إستقالته للعمل السياسى .. وحاول المسكين أن يوهم نفسه بأنه الزعيم المنتظر .. وكأنه بهذه التمثيلية ستحرك الجماهير الهادرة من كل صوب وستنطلق المظاهرات الصاخبة لتعلن عن رفضها لاستقالة الزعيم « مراد » .. وفجأة أحس كاتب الحاضر أن خدعته لم تنطل على أحد وحتى أقرب المقربين إليه من زملائه فى الحزب .. الذين « قالوا بركة يا جامع » .. « وياريت يكون صادق ويعملها » .. وتحققت نبوءة زملائه فى الحزب ولم يقدم استقالته .. بل فوجىء الرأى العام .. بصحيفة الشعب تعلن عن تنظيمها لمؤتمر صحفى عالمى .. لشرح أبعاد غضبة كاتب اللامستقيل واللامؤثر على قطاع إقتصادى اسمه البترول .. وقد تصدت قيادات البترول لهذه الخدعة .. وكانت على مستوى الحدث حينما قام خبراء البترول بحضور المؤتمر ليكشفوا إدعاءات الكاتب الجهبذ .. وقمت بتغطية المؤتمر .. ونشرت تفاصيله تحت عناوين .. « **والآن جاءت اللحظة الحاسمة لاعتزال حلمى مراد .. خبراء البترول يقتحمون مؤتمره الصحفى ويكشفون كذب إدعاءاته .. الخبراء يقولون لنائب حزب العمل .. لاتدع المعرفة على غير أساس .. سيطرة كاملة من الدولة على مصروفات وإيرادات الشركات الأجنبية .. وضعنا مصلحة مصر أولاً عند الاتفاق على حساب الغاز وكفاك بطولات زائفة .**

وقلت فى التحقيق .. ابتسم الدكتور حلمى مراد حينما شاهد مجموعة من الأشخاص تدخل قاعة حزب العمل مرة واحدة قبل إنعقاد المؤتمر الصحفى الذى عقده لمناقشة إتفاقيات البترول .. وسبب سعادته أن المؤتمر لم يحضره سوى حفنة قليلة من الصحفيين الشبان وأعضاء الحزب .. وقبل أن يستفسر المجاهد الأكبر إبراهيم شكرى عن هوية هؤلاء الأشخاص همس الدكتور حلمى فى أذنه .. أكيد وفد عمالى جاء خصيصاً لتأييد كتاباتى .. لكن لم تدم سعادة حلمى مراد طويلاً حينما جاء من يقول له .. «أبدا إنهم قيادات وزارة البترول وقد حضروا المؤتمر والرد عليكم .. احتقن وجه حلمى مراد فقد هوى الخبر كالصاعقة عليه وحاول أن يبدو متماسكاً دون جدوى .. ولم يخف إبراهيم شكرى غبطته فقد جاء الوقت للاطاحة بحلمى مراد وتعريته أمام الرأى العام وهى فرصة لاتتكرر كثيراً وأمسك المجاهد الأكبر بالميكروفون .. ورحب بجموع قيادات البترول وممثلى عمالهم .. وقد اعتبر فى قرارة نفسه حضورهم نقطة غير محسوبة تضاف لرصيده فى صراعه المستتر مع حلمى مراد ..

« بيـــــــــــــان »

وقبل أن تبدأ مراسم المؤتمر الصحفى الذى قيل هراء إنه عالمى وحضره حفنة قليلة من شباب الصحفيين معظمهم من جرائد المعارضة قام المجاهد الأكبر إبراهيم شكرى بتوزيع بيان على الحاضرين جاء فيه أن مجلس الشعب فى جلسته الصباحية والمسائية وافق على ٩ مشروعات بقوانين بالترخيص لوزير البترول بالتعاون مع عدة شركات بترولية أجنبية للبحث عن البترول وإستغلاله فى عدة مناطق بالجمهورية وزعم البيان أن هذه الاتفاقيات قد تضمنت تعديلاً أساسياً وخطيراً فيما يتعلق بحقوق مصر على الغاز المستخرج سواء أكان مصاحباً لزيت البترول أم غير مصاحب إذ كان يعتبر بموجب الاتفاقيات السابقة ملكا خالصاً لمصر وحدها دون مشاركة الجانب الأجنبى ودون دفع مقابل له أو رد نفقات البحث التى أدت إلى الكشف عنه مادام إنه لم يتم تصديره إلى الخارج وأضاف بيان إبراهيم شكرى إنه تم تعديل هذا الوضع بحيث تلتزم مصر برد نفقات البحث وأن الغاز يتم اقتسامه بين مصر والجانب الأجنبى كما جاء فى البيان أن مصر ملزمة بشراء نسبة ٨٠٪ من حصة الشريك الأجنبى ولو لم تكن بحاجة إليه وتدفع ثمنه بالدولار الأمريكى .. ولما كان هذا التعديل الخطير على حد بيان شكرى مجحفاً بحقوق مصر كما يدعى إذ أنه لا يتم البحث خصيصاً عن الغاز بحيث يصبح الزعم بأن المقصود بهذا التعديل هو تشجيع البحث عنه .

ظـــروف الاتفاقيـات

وبعد توزيع البيان .. تحدث إبراهيم شكرى وقال أن الظروف اضطرتنا إلى عقد هذا المؤتمر إستكمالاً لواجبنا نحو شعب مصر وشعورنا بأن علينا أن نؤدى واجبنا بكل الطرق المعلنة .. والشرعية المعمول بها .. لقد حدثت متغيرات لاتفاقيات البترول وأن هذه الأتفاقيات لها إنعكاسات على الأوضاع الإقتصادية وأن هناك إجتهادات غير تلك التى توصلت فيها وزارة البترول لهذه الاتفاقيات .. وقال إبراهيم شكرى إن هذه الاتفاقيات لم تأخذ حقها فى البحث وكان لابد أن يستعان باللجنة الاقتصادية حيث أن هذه الاتفاقيات لها أغراض إقتصادية وأنها أضرت ضرراً بليغاً بمصر .. وبعد ذلك تحدث حلمى مراد وأيد أقوال مجاهده الأكبر .. وادعى أنه كان يجب أن تدرس هذه المشروعات فى لجان مجلس الشعب دراسة كافية وقال إننى سأركز على مادة واحدة من هذه الاتفاقيات الجديدة وهى المادة الخاصة بالغاز لأن بها تعديلات خطيرة ومجحفة فى حق مصر .. فقبل الاتفاقيات كانت شركات البترول الأجنبية التى كانت تبحث عن البترول فى مصر تنقب عن البترول وتحصل على الامتياز أو الالتزام .. وسأستبعد من حديثى كلمة إمتياز وسأقول إلتزام لأن كلمة إمتياز غير محببة للنفس وهذا الالتزام بالبحث عن البترول كانت الشركات سابقاً تأتى وتبحث وهى ملزمة بالبحث خلال مدة معينة تم تنفق مبالغ خلال هذا البحث وعندما يتم إكتشاف البترول تعقد إتفاقية بإنشاء شركة مشتركة بين المقاول الأجنبى وبين الهيئة العامة للبترول لاستغلال البترول المكتشف فى صورته السائلة وقد يكون فى صورة غازية .. **وأضاف حلمى مراد**

فى أكاذيبه وشراكه الخداعية قائلاً : وعندما كان يستخرج زيت البترول كما يقسم بين الشركة التى بحثت مع الجانب المصرى بعد استرداد كل ما أنفقته الشركة للبحث عن البترول أما الغاز فهو كله لمصر سواء أكان مصاحباً للسائل أو كانت البئر كلها غازاً أو بترولاً دون دفع أية نفقات خاصة بالبحث عن الغاز ودون مشاركة الغاز المستخرج واستعملنا فعلاً هذا الغاز المستخرج فى خمسة حقول وقمنا بتنميتها بمعرفة الفنيين المصريين عن طريق هيئة البترول وشركاتها وبالتالى فنحن لسنا محتاجين فنياً لمشاركة هذه الشركات الأجنبية وعقد إتفاقيات معها للبحث عن الغاز .. ثم وصف الدكتور حلمى مراد نفسه فى معرض حديث بأنه عليم ببواطن الأمور فى المسألة البترولية وقال أنه شارك فى جميع المؤتمرات البترولية .. كما أنه اتصل بأكاديمية البحث العلمى وسألها عن الطرق الحديثة فى مجال اكتشاف الغاز .. **ثم قام أثناء حديثه بتمثيلية محاولاً إيهام الحاضرين بأن تحت يده مستندات كثيرة تتعلق بمخالفات مالية لكنه عاد وقرر بأنه لن يفصح عنها لأن ليس هذا وقته .. والسؤال إذا كنت صادقاً ياحضرة الدكتور فلماذا لم تقدم هذه المستندات أثناء التحقيقات** التى أجرتها النيابة العامة .. ثم هاجم مجمع البتروكيماويات وقال إنه متعطل لأسباب فنية .. ولم ينس أن يصب جام غضبه على معمل أسيوط .. وأنهى حديثه بالهجوم على وزير البترول واتهم المسئولين الذين حضروا المؤتمر بأنه لا يمكن أن يكون لهم القول الفصل .. «اذن .. من ياعزيزى» .. تصوروا هو وحده .. **صاحب القول والفصل.. والأمر والنهى وليس الخبراء وهو وحده لا شريك له المسئول عن تحديد السياسة البترولية ومدى**

فشلها أو نجاحها ياسبحان الله ! .. ثم بعد ذلك تطالبون بالحرية والديموقراطية .. تريدون تلطيخ الأبرياء ولا تريدون حتى أن تسمعوا أنينهم وهو أدنى درجات الدفاع عن النفس .

الإقتصاد والسياسة

وبعد ذلك تحدث مجدى حسين نائب حزب العمل وتساءل كيف يتهم هو وحلمى مراد بأنهما غير فنيين لاثارتهماموضوعاً يتعلق بقطاع فنى وهو البترول .. وقال أن العلماء لا يحكمون العالم ولكن السياسيين هم الذين يحكمون .. ثم عاد مجدى حسين وتراجع عن أقواله ودار حول نفسه ١٨٠ درجة .. وقال إن إثارة أى موضوع لابد أن نسمع فيه رأى الفنيين ونتحاز لهم .. وادعى أنه قبل إثارة هذا الموضوع تناقش مع عشرات المختصين وأن حديثه ليس كلام هواة وأن مادة البتروكيماويات مادة غير مهمة .

ورداً على ماأثاره حلمى مراد ومجدى حسين وإبراهيم شكرى من أن إتفاقيات البترول الجديدة تضر بمصالح مصر وأن الاتفاقيات التى سبقتها كانت أفضل منها قال جابر خليل نائب رئيس هيئة البترول أن الذين أقروا الاتفاقيات الجديدة هم نفس الأشخاص الذين أقروا الاتفاقيات القديمة خاصة إستفادة الشركات الباحثة عن البترول من الغاز الناتج لتوقفت جميع الشركات عن البحث والتنقيب تماماً .. وأكد أن هناك سيطرة كاملة على مصروفات وإيرادات الشركات المبرم معها العقود ثم تحدث بعد ذلك صلاح حافظ نائب رئيس الهيئة للاكتشافات البترولية وقرر أن الاتفاقيات الموجودة حالياً هى لمصلحة مصر وتعطى نسبة أعلى من الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة سابقاً مشيراً إلى أن الشركات الأجنبية طالبت بضرورة إستفادتها من الغاز المنتج بجانب الزيت .. وإلا توقفت عن التنقيب وقال إن ماتم إنفاقه على التنقيب عن البترول منذ عام ٧٣ وحتى الآن بلغ ٢٨٠٠ مليون دولار ولم تسترجع الشركات الأجنبية منه إلا ٤٠٠ مليون دولار فقط .

المستشار القانونى

ثم تحدث أحمد منصور بدران مستشار وزير البترول على ماأثاره الدكتور حلمى مراد من أن الاتفاقيات السابقة كانت تمنح الغاز مجاناً لمصر فقال إن الاتفاقيات السابقة كانت تقضى بدفع التعويض عن الغاز للشركات الأجنبية .. وهو موجود تحت الأرض وقبل استخراجه وليس بالمجان ولكن الاتفاقيات الجديدة تعطى لهيئة البترول الحق مع الشركات فى دراسة كيفية الاستفادة من الغاز المكتشف بحيث تصل فترة الاستفادة حوالى ٧ سنوات .. وأكد المستشار القانونى أن محاسبة الشركات على سعر الغاز على أساس سعر المازوت عالمياً هو لصالح مصر ولصالح إقتصادنا ...

«حـــــــوار»

ورداً على سؤال لأحد الصحفيين حول ماإذا كانت الهيئة عاجزة عن البحث عن البترول فى مصر بما يدفعها للاستعانة بالخبرات الأجنبية قال أحد المسئولين عن قطاع البترول .. أن غالبية الدول الأجنبية تستعين بخبرات الدول المتقدمة فى التنقيب عن البترول بما لديها من تكنولوجيا متقدمة إلى جانب تحملها المبدئى لنفقات التنقيب عن البترول والتى تحتاج فى بعض الأحيان إلى مئات الملايين من الدولارات ثم تحصل على حقوقها بعد الانتاج الفعلى لحقول البترول طبقاً للاتفاقيات المبرمة وحول سؤال عن الأساس القانونى الذى استندت إليه هيئة البترول بحرق جزء من الغاز الطبيعى خلال بعض السنوات الماضية ذكر أحد قيادات البترول بأن عملية الحرق كانت فى أحد الحقول بسبب إستخراج زيت البترول الذى كان متفقاً على بيعه بالعملات الحرة فكان هذا الغاز ملازماً له ولم تكن الظروف المادية تسمح بتنمية هذا الغاز فكان يتم إحراقه إلى أن تم توفير الامكانات المادية لتنميته وتوقفت عمليات الإحراق .

التشـــــــــهير

ولم يصدق حلمي مراد نفسه .. والمؤتمر الصحفي العالمي المزعوم ينفض بلا ضجيج .. وإنه خرج منه كما هو ولم تزد قامته بوصة واحدة .. ولم يتحول إلى أسطورة تاريخية تتغنى بها الأجيال لكشفه كبار الأفاعي فى قطاع إقتصادى هام ولم يستطع أن يتحمل نظرات التهكم والتشفى التى أحاطت به من كل جانب حتى من أقرب الأقربين إليه داخل إطار حزبه .. وفوجئت به فى العدد التالى من جريدة الشعب يفتح علىَّ النار ويتهمنى بأننى صحفى ملاكى وإننى أدافع عن هذا القطاع الإقتصادى الهام .. لأن شقيقى يعمل بشركة بتروجيت «محاسباً» ولأنه كاتب الأكاذيب فلم أنتظر منه أن يكتب الحقيقة .. وهو يقدم دليلاً دامغاً جديداً على أنه كاتب من المنازل ولا يكلف نفسه فى البحث والتنقيب عن الحقيقة .. «ويا دكتور» أود أن أطمئنك .. أنه ليس عيباً أن يكون لى شقيق «محاسباً» فى شركة بتروجيت أو غيرها .. لأنه من الضرورى فى رأيك أن تكون مقتضيات التصدى لأكاذيبك أن يتحول أشقائى وجميع أقاربى إلى عاطلين .. أما المفاجأة .. فهى إننى «أقسم بالله العظيم» ... إنه لا يوجد لى أى أشقاء .. يعملون فى شركة «بتروجيت» أو فى مجال البترول أو حتى قريب من الدرجة المليون .. إن لم تعجبك الدرجة العاشرة .. وأتحداك أن تقدم دليلاً واحداً أكيداً على ما رويته عنى .. أو ما رويته عن القطاع الذى تحاول هدمه من أجل عيون بعض الرفقاء من المنحرفين ..

وإنهار حلمي مراد بعد أن سقط خط دفاعه الأخير وأصبحت مقالاته ميكانيكية مصطنعة لا تحمل روح الصدق وبالتالى عزف عنها القراء .. وبدأ حلمي مراد يفكر فى وسيلة تعيد إليه جزء من الأرض التى خسرها .. فأوفد أحد الصحفيين بجريدة «الشعب» كممثل له

من أجل التوسط وإنهاء حملاته المكشوفة .. وذلك مقابل صفحات إعلانية تستفيد بها جريدته ولكننى كشفت لعبة حلمى مراد ونشرت القصة الكاملة بتاريخ ٨٩/٣/٢٢ ... وقلت تكشف «المساء» جانباً جديداً لأسباب حملة حلمى مراد التى يقودها ضد قطاع البترول .. وهذا الجانب من الخطورة لأنه يوضح أسلوب الابتزاز الذى لجأت إليه جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل ورئيسه إبراهيم شكرى .. فقد قام صحفى سكندرى بالجريدة بمساومة المسئولين بشركة «بتروجيت» طالباً خمس صفحات إعلانية مقابل إيقاف حملة الأكاذيب التى ينشرها حلمى مراد ضد الشركة .. وحدد الصحفى قيمة الصفحة الواحدة بـ ٢٩ ألف و ٩٢٠ جنيه .. وقد بدأت القصة عندما فوجىء المسئولون بإدارة شركة بتروجيت بالمنشية بأحد الأشخاص ويدعى عامر عيد يطلب مقابلة عماد السيوفى رئيس الشئون القانونية بالشركة .. وقرر عامر عيد للحاضرين أنه صحفى بجريدة الشعب وجاء من أجل التوسط لإيقاف حملة حلمى مراد على الشركة .. وأثناء اللقاء مع رئيس الشئون القانونية طلب محرر الشعب القيام بجولة على مشروعات الشركة بالاسكندرية وأثناء زيارته لهذه المشروعات أبدى إعجابه بالنجاح الذى تحققه .. وقال لمدير الشئون القانونية إنه على إستعداد لإيقاف حملة حلمى مراد مقابل حملة إعلامية تنشر بجريدة «الشعب وحدد قيمة الصفحة بمبلغ ٢٩ ألف و ٩٢٠ جنيه ثم أخرج من حقيبته أحد أوامر النشر .. وحرره بمبلغ ٢٩ ألف و ٩٢٠ للصفحة الإعلانية الواحدة ثم وقع اسمه تحت خانة المندوب .


رفض

اندهش رئيس الشئون القانونية من سعر الصفحة الخرافى الذى حدده صحفى الشعب ولم تستمر دهشته طويلاً وقام بالاتصال بالمهندس كمال مصطفى رئيس مجلس إدارة الشركة .. الذى رد عليه عبر أسلاك التليفون من مقر الشركة بالقاهرة .. وقال له أخبر صحفى الشعب أن ينقل لحلمى مراد إننا نرفض هذا الإبتزاز .. وحينما نقل مدير الشئون القانونية كل ماأعلنه رئيس مجلس الإدارة لمندوب صحيفة الشعب .. خرج من مقر الشركة خانقاً وغاضباً .. وقال إذن أنتم ترفضون الصلح وسوف تستمر الحملة ضدكم ..

أكــــاذيب جــــديدة

وبالفعل تحققت التهديدات .. وخرج علينا حلمى مراد بأكاذيب جريدة الشعب .. وادعى على لسان أحد مصادره وكان يعمل موظفاً فى أحد معسكرات الشركة منذ سنوات وهو الآن يعمل بقالاً .. تصوروا .. الكاتب الكبير يعتمد على بقال فى مقالاته .. وقرر على لسان هذا البقال بأن رئيس مجلس إدارة الشركة قام بردم أحد الخطوط البترولية فى السويس مما تسبب عنه خسارة ربع مليون جنيه والطريف وهو مالا يعلمه حلمى مراد أن الخطوط البترولية التى تتم بإشراف مشترك من مهندس شركة الأنابيب وشركة بتروجيت تخضع لأصول فنية وإن لا دخل لرئيس الشركة بهذه الخطوط ولا يملك أن يصدر بصددها أى أوامر إدارية كما صور له مصدره والذى ادعى إنه إدارى كبير ولم يقل الحقيقة وإنه بقال .. والطريف والمحزن والمبكى معاً أن هذا الإدارى «البقال» .. المزعوم أدين أثناء فترة عمله بالشركة وذلك فى التحقيقات الإدارية التى أجريت معه وثبت فيها إرتكابه المخالفات الجسيمة وإخلاله بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد عمله حيث تم العثور على فواتير خاصة بعملاء الشركة وعلى بياض معه وكذلك تصاريح أمن مختومة خاصة بالشركة وعلى بياض أيضاً وذلك لاستغلالها لمصلحته وكذلك قام بإختلاس بعض الأوراق والمستندات من أجر زملائه ..

وما أن ظهر هذاالتحقيق على صفحات «المساء» حتى انبرت جميع الأقلام بصحيفة «الشعب» تدافع عن محررها السكندرى دفاعاً مستميتاً .. وتشيد بصحيفة «الشعب» وإنها ترفض الإعلانات .. وانبرى الجميع فى حديث حلو عن الذكريات وكيف أنهم لم يركعوا للمعلنين وأن أقلامهم خالصة للحقيقة والدفاع عنها .. وفوجئت بمندوب «الشعب» عامر عيد يرسل رداً طويلاً ويطلب التصحيح وينفى بشدة كل ما جاء على لسان صحفى «المساء» محمد تهامى .. ولذا كنت مضطراً وآسفاً لإخراج ما فى جعبتى من مستندات حتى أقطع الألسنة وبالفعل نشرت تحقيقاً مطولاً فى ٣ ابريل ٨٩ ويحوى عدداً من المستندات الهامة بخط يد مندوب الشعب وأوامر النشر والسعر الخرافى الذى حدده للصفحة الإعلانية .. وما إن رأى التحقيق النور حتى أصيب كتاب «الشعب» بالمرارة والحزن وابتلعوا ما جاء فى التحقيق فى «حلوقهم» على مضض ولم تتخذ إدارة الجريدة أى إجراء ضد محررها .. وعاد اسمه يلمع فى صفحاتها وكأن شيئاً لم يكن وأدار رئيس التحرير ظهره لمسئوليته وأخرج لسانه للجميع .. وقلت فى التحقيق **الذى حمل عناوين «المساء» صادقة دائماً .. وصحيفة الشعب هى الكاذبة .. بالمستندات مندوب جريدة حلمى مراد يحاول إبتزاز شركة «بتروجيت» ...**

وقلت كنا نتوقع أن تتوارى جريدة الشعب خجلاً من نفسها بعد أن أزاحت «المساء» الستار عن فضيحتها الكبرى التى ارتكبها مندوبها «عامر عيد» بالاسكندرية حينما طلب من رئيس الشئون القانونية

بشركة بتروجيت مجموعة من الصفحات الإعلانية حدد فيها قيمة الصفحة الواحدة ٢٩ ألفاً و٩٢٠ جنيه مقابل إيقاف الحملات الكاذبة التى يشنها حلمى مراد ضد شركة «بتروجيت» الغريب أن صحيفة الشعب الصادرة هذا الأسبوع حاولت أن تبرىء نفسها فنشرت فى باب «أخبار ممنوعة» خبراً بعنوان كذبة جديدة «للمساء» ادعت فيه أن رئيس الشئون القانونية بشركة «بتروجيت» بالاسكندرية اتصل بمندوب جريدة الشعب وأكد إنه لم يدل بأن تصريح «للمساء» وكأن القضية التى قمت بنشرها تتعلق برئيس الشئون القانونية وهل صرح لى .. أو لم يصرح .. واليوم تقدم «المساء» وبالمستندات الدليل الدامغ الذى يدين الصحيفة ويؤكد انها الكاذبة وأن كل ماتنشره غير صحيح .. والمستندات عبارة عن خطاب يحمل اسم «عامر عيد» الصحفى بجريدة الشعب سلم إلى عماد السيوفى رئيس الشئون القانونية «ببتروجيت» بالاسكندرية وهذا الخطاب موجه إلى رئيس مجلس إدارة شركة بتروجيت وجاء فيه يسر جريدة «الشعب» وهى تخاطب قطاعات عريضة من الجماهير أن تتابع نشاط مؤسستكم والجهود المبذولة لخدمة الاقتصاد القومى ونعتقد أن متابعة قراء الجريدة لمثل هذا النشاط يساهم فى ترويج إنتاج مؤسستكم وقد كان للإعلانات التى تنشر بالشعب أثرها بحمد الله فى ترويج سلع العديد من المؤسسات حيث تؤكد دراسات السوق أن نوعية قراء الشعب هم من أصحاب القدرة الشرائية العالية ونأمل أن نتعاون بنشر الاعلانات التى ترونها مناسبة لكم وفى حالة موافقتكم نرجو موافاتنا بالمساحة التى ترغبون فى نشرها ومواعيد النشر ..

• أما المستند الثانى الذى يؤكد زيف أقوال جريدة «الشعب» ومندوبها «عامر عيد» فهو أمر النشر الذى خطه بيده مندوب جريدة الشعب وحدد فيه قيمة إعلان الصفحة ٢٩ ألفاً و٩٢٠ جنيه والمستند الثالث عبارة عن قائمة بأسعار ونشر الاعلانات بالجريدة ويحمل توقيع رئيس مجلس الإدارة «إبراهيم شكرى» .



صورة الأمر لنشر الاعلانات . الإرهابية .
حيث تم التعاقد على عدة صفحات ثمن
الصفحة مايقرب من ٢٠ ألف جنيه

وتعرضت بعد نشرى لهذه التحقيقات لقيام بعض أذناب وذيول حلمى مراد وبتوجيه منه إلى مقاضاتى بتهمة الأساءة إلى ذواتهم المصونة .. وذلك برفع مجموعة من الدعاوى ضدى .. وضد أستاذى **سمير رجب باعتباره رئيساً لتحرير «المساء»** .. واختصونى بمحكمة جنح الأزبكية .. واختصوه بمحكمة الجنايات .. وذلك فى محاولة لإرهابه وأثنائه عن المضى فى نشر الحقيقة .. لكنه لم يعبأ بهم .. ونشر مقالات مطولة كشف فيها عن أساليب حلمى مراد فى تشويه الأبرياء .. وأمام محكمة الجنايات دافع **أستاذى سمير رجب** عن قدسية الكلمة وحق كل قارىء فى معرفة الحقيقة .. وحصل على البراءة .. التى حصلت عليها أنا الآخر من محكمة الجنح .. بعد أن ترافع عنا الأستاذ العيسوى محمد المستشار القانونى لدار الجمهورية والمساء .

وكانت أخطر لعبة لجأ إليها حلمى هى محاولته إستغلال ضبط أحد قضايا الانحراف داخل قطاع البترول وقد حاول استغلال هذه الحقيقة فى المزايدة .. لكن الأستاذ سمير رجب تصدى لهذه المحاولة وكشفها فى حينها فى مقاله الجرىء «غداً مساء جديد» بعنوان : **حتى نغلق الباب أمام المزايدين .. الدولة ـ ولا أحد غيرها ـ هى التى كشفت فساد خبير البترول !!** وكان ذلك فى يوم السبت ١٧ سبتمبر ١٩٨٨ .. وقال الأستاذ سمير رجب فى مقاله :

حتى لا يحاول البعض إستغلال جريمة الرشوة المتهم فيها خبير الأمن الصناعى بهيئة البترول د . سامى سليم .. أقول أن الدولة هى التى ضبطت القضية ، وهى التى وضعت الموظف المتهم تحت الرقابة .. ووزير البترول نفسه هو الذى أمسك بطرف الخيط منذ البداية !

وربما يخرج صوت من هنا ، أو هناك .. محاولاً ارتداء ثياب البطولة فى كشف إحدى قضايا الفساد .. لكنى أؤكد مسبقاً أن أى إدعاء من هذا القبيل .. يكون إدعاء كاذباً ، وزائفاً .. لأن الدولة بمختلف أجهزتها .. تولت محاصرة الرجل ، وتابعت إنحرافه حتى تم إلقاء القبض عليه واعترف اعترافاً تفصيلياً .. بالضبط .. كما حدث فى عديد من القضايا الأخرى .. التى كان للدولة الدور الرئيسى .. بل الوحيد فى كشفها .

وحتى نغلق الباب مسبقاً .. أمام مزايدة من هذا القبيل .. أقدم حكاية د . سامى سليم .. بالوقائع ، ووفقاً لتسلسل الأحداث :

بداية أشير إلى انه ــ للأسف ــ موظف كفء فى عمله .. خبير بالفعل فى مجال تخصصه .. إذا طلب منه إجراء تحقيق عن حادث حريق تعرض له قطاع البترول .. فإنما يجريه بحنكة بالغة ..

لذلك .. فقد نجح طوال مدة خدمته فى إخفاء معالم شخصيته الحقيقية .. وبدا فى صورة مغايرة تماماً لما هو عليه .. لدرجة إنه قبل إلقاء القبض عليه بحوالى ثلاثين يوماً .. اختلف مع رئيس هيئة البترول التى يعمل بها .. وأصر رئيس الهيئة على نقله .. فما كان من د . سامى سليم .. إلا أن احتج بعنف على موقف رئيس الهيئة .. وتوجه ــ بجرأة منقطعة النظير ــ ليشكوه إلى الوزير .. !!

وكانت المفاجأة .. أن الوزير رفض الاستجابة لطلب رئيس الهيئة .. ولم يوافق على نقل د . سامى سليم .. لأنه لو فعل ذلك .. سوف تتمزق خيوط القضية .. وبالطبع تصور «الخبير» إنه حقق إنتصاراً .. دون أن يدرى أن إستمراره فى موقعه مطلوب .. فترة

معينة .. وكان من المحال على الوزير أن يبوح «بالسر» لأى إنسان .. !!

أكثر من هذا .. فقد صدق الخبير نفسه .. وتصور انه أحق من غيره فى تقلد منصب رئيس مجلس إدارة شركة البتروكيماويات .. وعندما رفض الوزير اعتبر أن ذلك انتقاص من قدره ، وسلب لحق من حقوقه .. وظل يعلن إحتجاجه فى كل مناسبة .. مبدياً دهشته من عدم إتاحة الفرصة أمام الكفاءات من أمثاله .. !!

منذ ثمانية شهور تقريباً .. جاءت معلومات إلى الكيميائى عبدالهادى قنديل وزير البترول تحمل إتهامات صريحة ، ومحددة .. ضد خبير الأمن الصناعى بهيئة البترول د . سامى سليم .. وتغير كل المفاهيم السابقة عنه .. !! (للعلم: هو لا يشغل وظيفة نائب رئيس هيئة البترول) ورأى الوزير أن يواجهه بهذه المعلومات .. فاستدعاه إلى مكتبه .. وأبلغه بما يقال عنه .. فما كان منه إلا أن أبدى إنفعالاً ظاهراً .. وأعلن استنكاره ، واستياءه .. وأسفه .. لأن تكون تلك نهاية جده ، وإجتهاده ، وإخلاصه فى العمل .. !!

وكانت المعلومات باختصار تفيد أن د . سليم باعتباره مسئولاً عن الأمن الصناعى فى هيئة البترول يتلاعب فى المناقصات لحسابه الخاص .. حيث كان يحصل على العروض المقدمة من الشركات المتخصصة فى توريد المعدات والمهمات اللازمة للأمن الصناعى ويقوم بتصويرها .. ثم يجرى إتصالاً مع الشركة التى وقع إختياره عليها .. ويجرى معها مفاوضات حول إطلاعها على عروض الشركات

الأخرى .. وعندما يتم الاتفاق .. تقوم الشركة بدخول المناقصة وتقديم عرض أقل من جميع الشركات الأخرى .. وبالتالى تفوز .. بالعملية ويحصل هو على «المقابل» .. /والمقابل بالطبع يكون مبلغاً كبيراً من المال .. يتم إيداعه فى حسابه الخاص فى الخارج .. !!

بعد ٤٨ ساعة بالضبط .. اتصلت هيئة الرقابة الادارية بوزير البترول ، وأبلغته بنفس المعلومات التى كانت قد وصلت إليه .. واستأذنت هيئة الرقابة من الوزير .. بمراقبة خبير الأمن الصناعى .. فوافق الوزير على الفور .. وتمت عملية تنسيق كاملة بين الكيميائى عبدالهادى قنديل شخصياً ، وبين المسئولين فى الرقابة .. لمتابعة تحركات المتهم .. وإتصالاته التليفونية على مدى ٢٥ يوماً .. !!

وعندما اكتملت أركان القضية .. أبلغت هيئة الرقابة الوزير .. بأنه سوف يتم القبض على د . سامى خلال ساعات فوافق وزير البترول .. وإن كان قد طلب ألا تتم عملية القبض داخل الهيئة .. واتفق على ضبطه فى طريق السويس - القاهرة الصحراوى عند الكيلو (أربعة ونصف) .. حيث كان قادماً يومها من السويس .. !

وبدأت عملية تفتيش منزله .. حيث عثر على أرشيف كامل لقطاع البترول .. وصور من كل المناقصات التى تمت .. أو التى فى سبيلها إلى الاعلان .. وقد حاول فى البداية الانكار والادعاء بأن بعض المستندات خاصة بصيدلية يملكها فى منيل الروضة .. لكن بعد تضييق الخناق عليه .. ومواجهته بالوقائع التى تم جمعها .. اعترف تفصيلياً .. بما جرى ، كما اعترف بأنه كان يطلب - بحكم وظيفته -

معدات ، ومهمات للأمن الصناعى دون ما حاجة إليها بهدف أن يتسع حجم صفقاته .. !!

فى نفس الوقت .. قرر ممثلو الشركات الأجنبية بأنهم كانوا على صلة به .. وكانوا يودعون المبالغ المتفق عليها فى حسابه فى بنوك الخارج .. !!

وهكذا أسدل الستار على قضية فساد فرد استطاع أن يحيط نفسه بهالة زائفة غير إنه لم يستطع الاستمرار فى تمثيل الدور حتى نهايته !!

وإيماناً بالمبدأ الكامل بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته .. فنحن نترك للقضاء العادل أن يقول كلمته .. إلا إننا نعود لنؤكد من جديد .. بأن ها هو الواقع يثبت بأن الدولة لاتتستر على فساد ، ولا تحمى منحرفاً مهما كان موقعه .. دون أن تنتظر أبداً من ينير لها الطريق .. لأنها تعرف طريقها جيداً .

النهـــــاية

وأوذ أن أنهى هذا الفصل الخطير بأننى أردت من خلال عرضه داخل هذا الكتاب أن يكون وثيقة .. لادانة هؤلاء الذين حاولوا بأقلامهم ردم الحقيقة .. وإننى لم يكن هدفى الدفاع عن أفراد بقدر حماية كيان وقطاع إقتصادى هام كان يمكن أن ينهار ويركع لابتزاز هؤلاء المتمسحين فى الشرف والفضيلة .. لولا إنهم وجدوا أمامهم إرادة صلبة من العاملين الشرفاء .

الفهرست

رقم الإيداع

٨٩/٨٥٤٦



المؤلف

محمد تهامى

* من مواليد عام ١٩٥٥ .

* حاصل على بكالوريوس الصحافة من كلية الاعلام جامعة القاهرة دفعة ١٩٧٨/٧٧.

* عمل مندوباً بقسم الحوادث بجريدة الجمهورية فور تخرجه .

* ثم انتقل للعمل رئيسا لقسم الحوادث للمساء .

* ويعمل حاليا محررا بقسم الإستماع السياسى .

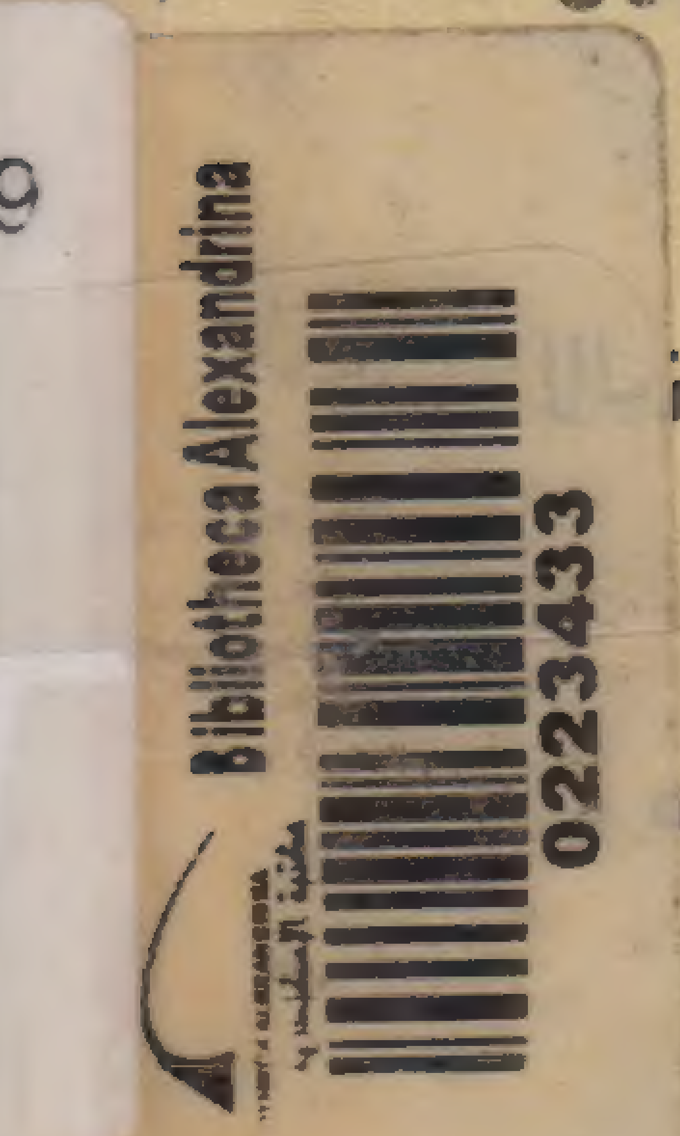
* أول من أثار قضية توفيق عبد الحى المليونير الهارب وحقق من خلالها نصرا صحفيا غاليا للمساء .

* أول من أثار حكاية كشوف البركة والتى أصبحت حديث مصر كلها ..

* هذا هو كتابه الثالث بعد " البحث عن الارانب" .. " وريان فوق .. ريان تحت " .

* تمتاز جميع موضوعاته الصحفيه بالجرأه فقد سبق أن عمل وتربيا لكشف الطبقه الجديدة من المليونيرات .

* قام بضبط صراف إحدى الكليات بعد اختلاسه ١٢٠ ألف جنيه وقدمه لرجال المباحث .



الثمن ٥ جنيهات